



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المرجع :/2021

المهيدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فروع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق القرض الإيجاري دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (د.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف

د . سليمان زواري فرحات

إعداد الطلبة:

- بوودين سارة

- هوامل مائسة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطرش جمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرين الربيع
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	سليمان زواري فرحات

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير:

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله وعونه في ايصالنا الى ما نحن عليه وتوفيقنا لاتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف "سليمان زواري فرحات" عرفانا لمجهوداته في توجيه هذا العمل وتصويبه ليثمر بحثا علميا بكل المقاييس.

لابد لنا ونحن نخطوا خطواتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها الى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهدا كبيرا في بناء جيل الغد، لتبعث الأمة من جديد. كما نتقدم بالشكر الى لجنة المناقشة على تفضلهم بتقييم هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-خاصة السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض.

الاهداء:

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم الا بالعمل، فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت اهداءها وتقديمها في أحلى طبق، الى التي حملتني وهنا على وهن، وقاست وتألمت لألمي، الى من رعتني بعطفها وحنانها الى أول كلمة نطقت بها شفتاي أُمي الحبيبة ادامها الله نعمة لي.

الى الذي عمل وكد وجد فقاسى ثم غلب حتى وصلت الى هدفي هذا، الى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي والذي العزيز حفزه الله والى أخواتي مصدر الحب، كما أقدم اهدائي هذا الى حسام سلامن الذي قدم لي الكثير من المساعدة وصديقتي وزميلتي التي شاركتني في بحثنا هذا.
الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سارة

الاهداء:

الحمد لله رب العالمين حمداً يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم وبعد... لايسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الله جل جلاله وتقدست أسماؤه وصفاته: "أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير" الذي ضحى في سبيل سعادتي وآثر على نفسه لأصل إلى ما أنا عليه الآن، سندي في هذه الحياة بعد الله تبارك وتعالى أبي حفظه الله وبارك في عمره. إلى الجوهرة الغالية، وصاحبة الفضل الباسم والنبع الصافي والقلب الرحيم، التي مسحت دمعتي وغسلت حصرتي ودعت لي ورضت عني أُمي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها ودامها لنا شمعاً منيرة. إلى من كان له الفضل بعد ربي في إتمام هذا العمل أستاذي سليمان فرحات زواري إلى أختي وأخواتي وكل عائلتي وأصدقائي وإلى كل من قدم لي العون لاتمام هذا العمل إلى كل من ملأ قلبي ولم يسعه قلبي.

مائة

SAeeeD.com

فهرس المحتويات:

الصفحة:	المحتويات:
	شكر وتقدير.....
	اهداء.....
	ملخص.....
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الأشكال.....
	فهرس الجداول.....
ب-و	مقدمة
35-18	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها
19	تمهيد:
25-20	المبحث الأول: مدخل الى المشاريع الاستثمارية.....
21-20	المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وخصائصها.....
24-21	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية.....
25	المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية.....
34-26	المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.....
31-26	المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية.....
34-31	المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة.....

35 خلاصة الفصل الأول
57-36	الفصل الثاني: الاطار النظري للقرض الايجاري
37 تمهيد:
50-38 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الايجاري
40-38 المطلب الأول: نشأة القرض الايجاري وتطوره
43-40 المطلب الثاني: مفهوم القرض الايجاري وخصائصه
47-43 المطلب الثالث: أنواع القرض الايجاري
50-48 المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض الايجاري
56-51 المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الايجاري
52-51 المطلب الأول: أساليب التمويل بالقرض الايجاري
54-52 المطلب الثاني: مراحل سير عملية القرض الايجاري
56-54 المطلب الثالث: جوانب القرض الايجاري
57 خلاصة الفصل الثاني
83-58	الفصل الثالث: مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القرض الايجاري
59 تمهيد:
66-60 المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-
62-60 المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-
63-62 المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

66-63	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-.....
82-67	المبحث الثاني: دراسة ميدانية للقرض الايجاري كأهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة- لتمويل المشاريع الفلاحية.....
74-67	المطلب الأول: الاطار العام للقرض الايجاري المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية....
80-74	المطلب الثاني: مقارنة القرض الايجاري ببعض القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
82-80	المطلب الثالث: تقييم شامل لدور القرض الايجاري وفعاليته في تمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
83	خلاصة الفصل الثالث.....
87-85	خاتمة
91-89	قائمة المراجع
96-93	الملاحق

ملخص:

انصب هذا البحث حول الدراسة عن القرض الايجاري حيث يعد تقنية جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية ويعالج مشاكل تمويلها، حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها وكذا التعرف على القرض الايجاري كأحد أساليب التمويل الموجودة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالإضافة الى المقارنة بين القرض الايجاري مع القروض الأخرى، وتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي للحصول على المعلومات وإبراز بعض المفاهيم في الجانب النظري والمنهج التحليلي لتحليل مختلف البيانات والاحصائيات والجداول في الجانب التطبيقي، ومن بين أهم النتائج المتوصل اليها هي أن القرض الايجاري هو تقنية تمويلية جديدة تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية ويسمح لها بتحقيق عدة مزايا، كما يعد القرض الايجاري أهم مصدر لتمويل القطاع الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تمويل العتاد الفلاحي الا أن القرض الايجاري يبقى استعماله محدودا رغم الإصلاحات التي تقوم بها الدولة . وخرجت الدراسة ببعض التوصيات منها محاولة تنويع موردو العتاد الفلاحي وتشجيع الفلاحين على استعمال التكنولوجيا الفلاحية والاستفادة من التدابير التي أقرتها الدولة في مجال القرض الايجاري للنهوض بالقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، القرض الايجاري، القطاع الفلاحي، وكالة ميلة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

This research focused on the study of the lease loan, as it is a new technique for financing investment projects and addresses the problems of their financing, as this study aims to identify investment projects and their sources of financing, as well as to identify the lease loan as one of the financing methods available at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development, in addition to the comparison between The lease loan with other loans, and the descriptive approach was used in this study to obtain information and to highlight some concepts in the theoretical aspect and the analytical approach to analyze the various data, statistics and tables in the applied aspect, Among the most important results reached is that the lease loan is a new financing technique that suits the needs of investment projects and allows them to achieve several advantages, and the lease loan is the most important source of financing the agricultural sector in the Bank of Agriculture and Rural Development through financing agricultural equipment, but the lease loan remains limited in its use Despite the reforms undertaken by the state. The study came out with some recommendations, including an attempt to diversify the suppliers of agricultural equipment and encourage farmers to use

agricultural technology and take advantage of the measures approved by the state in the field of leasing for the advancement of the agricultural sector.

Keywords: Investment projects, LEASING, Agricultural sector, Mila Agency, Bank of Agriculture and Rural Development.

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال:	الصفحة:
1	الشكل رقم(01): أنواع المشاريع الاستثمارية	23
2	الشكل رقم(02): أطراف القرض الايجاري	37
3	الشكل رقم(03): مراحل سير عملية القرض الايجاري	44
4	الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة-	53
5	الشكل رقم(05): تطور حجم القرض الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة-خلال الفترة 2013-2019	65

فهرس الجداول

الرقم	الجدول:	الصفحة:
1	الجدول رقم(01): يبين مقارنة بين القرض الايجاري التمويلي والقرض الايجاري التشغيلي	39
2	الجدول رقم(02): يبين معلومات خاصة عن البنك	51
3	الجدول رقم(03): جدول موجز للقرض الايجاري لسنة 2019	58
4	الجدول رقم(04): جدول موجز للقرض الايجاري لسنة 2020	58
5	الجدول رقم(05): جدول موجز للقرض الايجاري بالنسبة للربع الأول لسنة 2021	58
6	الجدول رقم(06): القيمة المالية للحاصدات	60
7	الجدول رقم(07): مقارنة القرض الايجاري مع مختلف القروض الفلاحية الأخرى	63
8	الجدول رقم(08): تطور القروض الممنوحة خلال الفترة (2013-2019)	66

مقدمة

مقدمة:

تلعب المشاريع الاستثمارية دوراً هاماً وأساسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، فهي تحرك عجلة التنمية وتمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ونظراً لأهمية هذه المشاريع الاستثمارية ودورها الفعّال في المحيط الاقتصادي فيعتبر الجانب التمويلي من الأكثر الجوانب التي يجب أن يولى بها اهتمام كبير لاستمرارها وازدهارها لكن يبقى نقص آليات وصيغ التمويل المتاحة يشكل عائقاً أمام المشاريع الاستثمارية، إذ يعتبر مشكل التمويل من أبرز ما يعيق تطورها في مرحلة الانطلاق والتوسع وعدم قدرة أموالها الخاصة ومواردها الذاتية على تغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها خاصة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التجديدية والتوسعية، فلا يكون أمامها إلا خيار اللجوء إلى التمويل الخارجي كالقروض التي عادة ما تكون ذات مخاطر عالية تتمثل في إمكانية عدم تسديدها بالإضافة إلى الضمانات والشروط التي تثقل عاتق المستثمرين إضافة إلى كونها غير كافية أحياناً، لذلك بات من الضروري البحث عن مصادر تمويلية جديدة تكون بديلة لمصادر التمويل التقليدية وتحل مشاكلها.

لذلك يعد القرض الإيجاري وسيلة جديدة للتمويل والتي من خلاله يتم تجاوز الصعوبات سالفة الذكر بعد فشل صيغ التمويل التقليدية على تغطية ذلك الاحتياج في التمويل، حيث لعب القرض الإيجاري دوراً ظاهراً في تنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية في أغلب الدول باعتباره فرصة إضافية منحت لأصحاب المشاريع لتمويل استثماراتهم بالإنشاء أو التجديد أو التوسع، من خلال الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتناءها ودفع ثمنها كاملاً، بل يقتصر الأمر بقيام المستأجر بدفع قسط إيجار دوري مع الاحتفاظ بملكية الأصل مع نقلها إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

الجزائر من الدول التي اعتمدت هذه الصيغة التمويلية لتفعيل الاستثمارات وتنشيطها كبديل مستحدث للتمويل الكلاسيكي والتخلص من مشاكله حيث حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية، فالدولة ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال خطط التنمية الاقتصادية حيث خصصت بنك لتمويل الاستثمارات الفلاحية سنة 1982 متمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الذي عمل على تمويل الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة عن طريق تخفيض معدلات الفائدة وتنويع القروض لتغطية المتطلبات التمويلية من بين هذه القروض، نجد القرض الإيجاري كآلية للتمويل.

1. إشكالية الدراسة

بناء على سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي:

ما مدى تمويل المشاريع الاستثمارية بالقرض الإيجاري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وكمحاولة منا لمعرفة الدور الذي يلعبه القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية وضعنا الأسئلة

الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل أهم المصادر التمويلية للمشاريع الاستثمارية؟

- 2- ما هي المشاكل والصعوبات التمويلية التي تواجهها المشاريع الاستثمارية أثناء نشاطها؟
- 3- هل تعتبر الامتيازات الممنوحة للقرض الايجاري من طرف الدولة أوبنك الفلاحة والتنمية الريفية، هي ما يجعل القرض الايجاري متلائما مع القطاع الفلاحي وله دور في تمويل واحداث تغيير ملموس على واقعه؟
- 4- ما مدى مساهمة القرض الايجاري في التمويل الفلاحي على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2019-2021؟

في ضوء الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أمام المشاريع الاستثمارية عدة مصادر تمويلية، يمكن حصرها في مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، وتعتبر القروض الايجارية من أهم المصادر التي يجب على البنوك استخدامها لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ضعف التمويل الذاتي وعدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من المشاكل التي تعترض هذه المشاريع في نشاطها.
- يقوم القرض الايجاري بدور كبير في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة من خلال الخصائص العديدة التي يشملها اضافة الى الامتيازات التي يوفرها والتي تتماشى مع خصوصيات المنطقة وطبيعة القطاع الفلاحي بها.
- يساهم القرض الايجاري بشكل ايجابي وبدرجة كبيرة في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 2019-2020.

2- أهداف الدراسة

- هناك العديد من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:
- التعرف على المشاريع الاستثمارية بصفة خاصة ومصادر التمويل بصفة عامة.
- التعرف على القرض الايجاري كأحد أساليب التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومعرفة الطريقة التي يتم التمويل بها.
- معرفة الفرق بين القرض الايجاري ومختلف القروض البنكية الأخرى في تمويل الاستثمارات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- أهمية الدراسة

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أن القرض الايجاري يعتبر تقنية حديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية حيث يقوم بتغطية العجز في تمويل المصادر التقليدية، كما يعتبر مصدرا فعالا في تمويل هذه المشاريع نظرا للتسهيلات والامتيازات التي يقدمها مما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
- كما تستند هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر عموما وبولاية ميلة خصوصا كولاية فلاحية بامتياز، حيث يساهم القرض الايجاري بنسبة كبيرة في تنمية القطاع الفلاحي بالولاية عن طريق توفير التمويل للمعدات الفلاحية وبالتالي الحد من المشاكل التمويلية، كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في امكانية توفير معلومات جديدة عن دور هذه الصيغة في تمويل المشاريع الفلاحية بولاية ميلة للوقوف

على مدى ملاءمتها مع احتياجات القطاع الفلاحي والوقوف على العيوب والنقائص لمحاولة تداركها مستقبلاً.

4-أسباب الدراسة

- يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي، والذي هو ضمن تخصصنا إدارة مالية.
- أهمية تقنية القرض الايجاري كخيار بديل لتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية.
- اثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات والبيانات في هذا المجال.
- الرغبة في التعريف بالوكالة ودعم نشاطاتها ونشر الوعي بأهمية القروض في تمويل المشاريع.

5-منهج الدراسة

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وعرض مختلف البيانات والاحصائيات في شكل جداول وأشكال بيانية واخضاعها للدراسة التطبيقية والدقيقة لتحليل أبعادها.
- كما اعتمدت هاته الدراسة على:
- المراجع باللغة العربية والفرنسية.
- المواقع الالكترونية.
- المقابلة، والوثائق الرسمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-.

6-حدود الدراسة:

- تتمثل الحدود الزمنية لدراستنا في الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2021، من خلال الاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-. أما الحدود المكانية فقد قمنا بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة- من خلال عرض الجوانب النظرية والتطبيقية لقرض الايجار بالاضافة الى واقع قرض الايجار في تمويل المشاريع الاستثمارية.

7-صعوبات الدراسة

- من بين الصعوبات التي واجهتها في الدراسة، هي:
- مشكلة تضارب بعض البيانات.
- صعوبة الحصول على احصائيات مفصلة وشاملة في نفس الوقت لكامل ولاية ميلة في ما تعلق بالقرض الايجاري والقطاع الفلاحي.

-ضيق الفترة الزمنية المتاحة للدراسة والتي لم تسمح لنا بالتعمق أكثر في الموضوع محل الدراسة.

8-الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية أو بالقرض الإيجاري، وفيما يلي نقوم باستعراض أهمها:

-دراسة من إعداد **خالد طالبي**، وهي مذكرة ماجستير تحت عنوان دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

عالجت الدراسة اشكالية متمثلة في مدى فعالية تقنية القرض الإيجاري في تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها وآفاقها في الجزائر، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها: بالرغم من الاجراءات المتخذة من قبل الدولة إلا أن القرض الإيجاري يبقى تقنية غير معروفة وقليلة الاستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل، وذلك بسبب عدم معرفة المستثمرين بالقرض الإيجاري من جهة، وقلة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات القرض الإيجاري من جهة أخرى، وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا بشكل جزئي ، حيث تتوافق النتيجتين في ان القرض الإيجاري منذ بداية العمل به في الجزائر كان تقنية محدودة الاستعمال وغير معروفة مقارنة بباقي انواع التمويل وعدم معرفة المستثمرين لهذه التقنية، واختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في ان استعمال القرض الإيجاري في تطور مستمر بسبب الاشهار بهذه التقنية واقبال المستثمرين عليها والاصلاحات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال وفتح مؤسسات ووكالات متخصصة في منح هذا القرض، ويرجع هذا الاختلاف الى التباعد في مدة الدراستين ، فدراسة الباحث خالد طالبي امتدت من 2010-2011 في حين امتدت دراستنا من 2019-2021 وهي مدة كافية لتطور تقنية القرض الإيجاري وزيادة فعاليته في تمويل الم-دراسة من اعداد **Amina Beladel**، وهي مذكرة ماجستير تحت عنوان:

” le crédit-bail une alternative de financement des entreprises en Algérie”

، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012-2013.

عالجت الدراسة اشكالية تتمثل في إذا كان القرض الإيجاري بديل حقيقي للشركات الجزائرية وفيما تتمثل تتمثل مزايا القرض الإيجاري وماهي المعوقات التي أبطأت تطورها في الجزائر . وقد توصلت الباحثة في دراستها الى مجموعة من النتائج أهمها: أن القرض الإيجاري هو البديل التمويلي الوحيد الذي يوفر امكانية التمويل بنسبة 100% من مبلغ الاستثمار وبدون ضمانات، وهذه النتيجة تتوافق كثيرا مع ما تم التوصل اليه في دراستنا عدا ان دراسة الباحثة

Amel Beladel تتوسع الى باقي الشركات الجزائرية في حين دراستنا انحصرت فقط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة- التي استنتجها فيها ان القرض الايجاري هو التقنية التمويلية الوحيدة التي توفر تمويل بنسبة 100% من مبلغ الاستثمار وبدون ضمانات.

-دراسة من إعداد رامي حريد، وهي أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور البدائل التمويلية للإقراض الملائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014-2015.

عالجت الدراسة الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن للبدائل التمويلية للإقراض أن تكون بدائل ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا صعوبات في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل في المراحل الأولى من نشأتها، بسبب شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات، على الرغم من التسهيلات القانونية والامتيازات الجبائية التي تدل على اهتمام الدولة بتقنية قرض الإيجار إلا أن نشاط قرض الإيجار في الجزائر لا يزال ضعيفا، الا انه في دراستنا تطرقنا الى نوع واحد من البدائل التمويلية التي درسها الدكتور رامي حريد في اطروحته وهو القرض الايجاري، وفعلا استنتجنا انه رغم كل التسهيلات والامتيازات التي يمنحها هذا القرض للمقترضين الا انه لا يزال محدود الاستعمال في الجزائر.

-دراسة من إعداد شريفي إكرام، قرض الإيجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018-2019 .

عالجت الدراسة اشكالية متمثلة في مدى فعالية قرض الايجار كتقنية حديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية وواقع ممارسة هذه التقنية في كل من الجزائر والمغرب، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ظهر قرض الإيجار كتقنية تمويلية للتغلب على المشاريع الاستثمارية والتلاؤم مع احتياجاتها، وأن حداثة قرض الإيجار أكسبته العديد من الخصائص والمميزات إلا أن نشاطه في الجزائر لا يزال ضعيفا مقارنة بالمغرب، وهذه النتيجة تتوافق بشكل كبير مع ما تم التوصل اليه في دراستنا عدا تلك المتعلقة بالمقارنة بين واقع القرض الايجاري في الجزائر والمغرب ، حيث تم استنتاج في دراستنا ان القرض الايجاري تقنية توفر التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية وتلبي احتياجاتها، ورغم كل امتيازات القرض الايجاري ودعم الدولة الا ان استعماله مازال محدود الانتشار في الجزائر.

9-هيكل الدراسة

لدراسة موضوع البحث من مختلف جوانبه قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول التالية:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، حيث تم التطرق لمدخل الى المشاريع الاستثمارية، ومختلف مصادر تمويلها.

الفصل الثاني: يهتم بدراسة مفاهيم عامة حول القرض الايجاري وأيضاً إبراز آلية التمويل بالقرض الايجاري من خلال دراسة وصفية له.

الفصل الثالث:مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله-في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القرض الايجاري، من خلال الدراسة التحليلية في هذا الفصل الذي تم ختامه بدراسة تطبيقية حول القرض الايجاري وكيفية تمويل المشاريع الاستثمارية به على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-.

الفصل الأول:
مفاهيم عامة
حول المشاريع
الاستثمارية
ومصادر تمويلها

تمهيد:

تحتل المشاريع الاستثمارية أهمية بالغة في جميع المجالات لاقتصاد أي دولة، نظرا لما تتمتع به من خصائص، وتحتاج المشاريع الاستثمارية الى تنوع في مصادر تمويلها لتمول هاته المشاريع في حالة احتياجها لها، وتعتبر عملية تمويل المشاريع الاستثمارية من بين أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة أو صاحب المشروع بغرض استمرار نشاطها من خلال بحثها عن مصادر تمويل هاته المشاريع الاستثمارية تراعى فيها حجم التكاليف ودرجة المخاطرة لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر التسديد. ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بمصدرين مصادر تمويل تقليدية والتي تتجسد في الموارد الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي وعدم كفاية هذا المورد يحتم عليها اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية سواء كانت حقوق ملكية أو استدانة ومصادر تمويل حديثة كالتمويل بالقرض الايجاري، تمويل لتقنية عقد تحويل فاتورة تمويل برأس المال المخاطر وتقنية تمويل المشروع، التي تعطي امتياز لهاته المشاريع.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مدخل الى المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: مدخل الى المشاريع الاستثمارية

تكتسي المشاريع الاستثمارية دورا هام في تحقيق التنمية واستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، حيث تعتبر الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي على المستويين الجزئي والكلّي، ولذلك من خلال هذا المبحث سنتعرض للمشاريع الاستثمارية من ناحية مفهومها وخصائصها، أنواعها، إضافة الى أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وخصائصها

تتعد تعريف المشاريع الاستثمارية وتتنوع خصائصها ونذكر بعضها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

وردت عدة تعريفات للمشاريع الاستثمارية، نذكر منها مايلي:

تعريف 1: يعرف المشروع الاستثمارية على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعائد العملية الإنتاجية للمشروع.¹

تعريف 2: تنظيم له كيان مستقل بذاته يديره ويملكه منظم، يعمل على التآليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة، خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال فترة ما.²

تعريف 3: هو فكرة مقترحة تؤدي الى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر، يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من أجل القيام بعملية انتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط انتاج السلع يتم انتاجها حاليا.³

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

المشروع الاستثماري هو عبارة عن استثمار حقيقي يهدف الى خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إحلال طاقة إنتاجية قديمة الى طاقة إنتاجية جديدة قد تكون سلعة أو خدمة.

الفرع الثاني: خصائص المشروع الاستثماري

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد الا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها فيما يلي:⁴

-سعي المشروع الاستثماري الى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.

¹-قاسم ناجي حمدي، أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص15.

²-موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص15.

³-خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016-2017، ص44.

⁴-نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.C.I.B.S، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص40.

- حاجة المشروع الاستثماري الى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بفعالية كبيرة.
- تضمين المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة وإبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
- تعرض المشروع الى ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة الى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى اليها.
- حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ الى إطار زمني لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد النشاطات اللازمة والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- اخضاع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة.
- ارتباط بيئة المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرز من البيئة الخارجية.

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية الى عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير، يمكن ادراجها كالاتي:

الفرع الأول: المشروعات الاستثمارية حسب الملكية

وقد قسمت المشروعات وفق معيار الملكية الى: ¹

أولاً: المشروعات الاستثمارية الخاصة

وهي تلك المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة والربح على مالكيها، من هنا فان النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية.

ثانياً: المشروعات الاستثمارية العامة

وهي المشروعات التي تعود ملكيتها الى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة اذا منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة، ومن هنا فان الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية وتعظيم المنفعة العامة.

ثالثاً: المشروعات الاستثمارية المختلطة أو المشتركة

وتعود ملكية هذه المشروعات الى القطاع العام(الدولة) والقطاع الخاص(الأفراد)، فأحياناً كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة السكة الحديدية أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية، وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالاً طائلة.

¹ -موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 18.

الفرع الثاني: المشروعات الاستثمارية حسب الحجم

ويمكن تقسيمها الى:¹

أولاً: مشروعات استثمارية صغيرة الحجم

وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛

-تغطي الإنتاج في فترة قصيرة نسبياً؛

-تحتاج لرأس مال صغير؛ لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي من الممكن أن تمويل من صاحب المشروع؛

-لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة؛

-مخاطرها صغيرة نسبياً؛

-يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

ثانياً: مشروعات استثمارية كبيرة الحجم

وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا معقدة؛

-تغطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبياً؛

-تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيداً؛

-تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة الإدارية؛

-تحتاج الى التركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.

الفرع الثالث: المشاريع الاستثمارية وفق أثر المشروع على طاقة المنشأة

وتنقسم الى:²

أولاً: مشاريع استثمارية جديدة

في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري جديد، أو رغبة التغلغل في أسواق جديدة محلية أو اجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

ثانياً: مشاريع التوسع الاستثماري

هي امتداد صناعي أو خدمي للمنشأة القائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج التي تنتجها المصانع القائمة للمستثمر.

ثالثاً: مشاريع الإحلال الرأسمالي

¹-خديجة مراحي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

²-أمين سيد أحمد لطفي، تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص29.

كما في حالة إحلال آلات في مصنع بآلات أخرى جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة.

رابعاً: مشاريع التطور التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل

مثل مشاريع إحلال الطرق الآلية أو أنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدم في منشأة ما قائمة.

الفرع الرابع: المشاريع الاستثمارية من الناحية التبادلية

يمكن تقسيمها الى ما يلي:¹

أولاً: المشاريع المانعة بالتداخل

وهي تلك المشاريع التي تتنافس على قدر محدد من الموارد ويؤدي اختيار أحدها الى رفض المشروع الآخر بالضرورة وهي مشاريع متنافية.

ثانياً: المشاريع المستقلة

وهي تلك المشاريع لا يمنع إقامة أحدها لإقامة الآخر اذا توفرت الموارد المطلوبة فهي اذن مشاريع غير بديلة ولا يوجد أي ارتباط بينها.

ثالثاً: المشاريع المتداخلة أو المتكاملة

هي تلك المشاريع التي يلزم إقامة أحدها بإقامة الآخر.

الفرع الخامس: المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم

ويمكن ادراجها كالآتي:²

أولاً: مشروعات زراعية

وهي تلك التي يتمركز نشاطها في المجال الزراعي، من حيث المنشآت والتجهيزات والمنتج المنتفع منه.

ثانياً: مشروعات صناعية هي تلك التي تنتج السلع والمواد الصناعية على اختلاف أنواعها ومنتجاتها قد تكون موجهة للاستهلاك المباشر أو سلع وسيطة لصناعات أخرى.

ثالثاً: المشروعات الخدمية

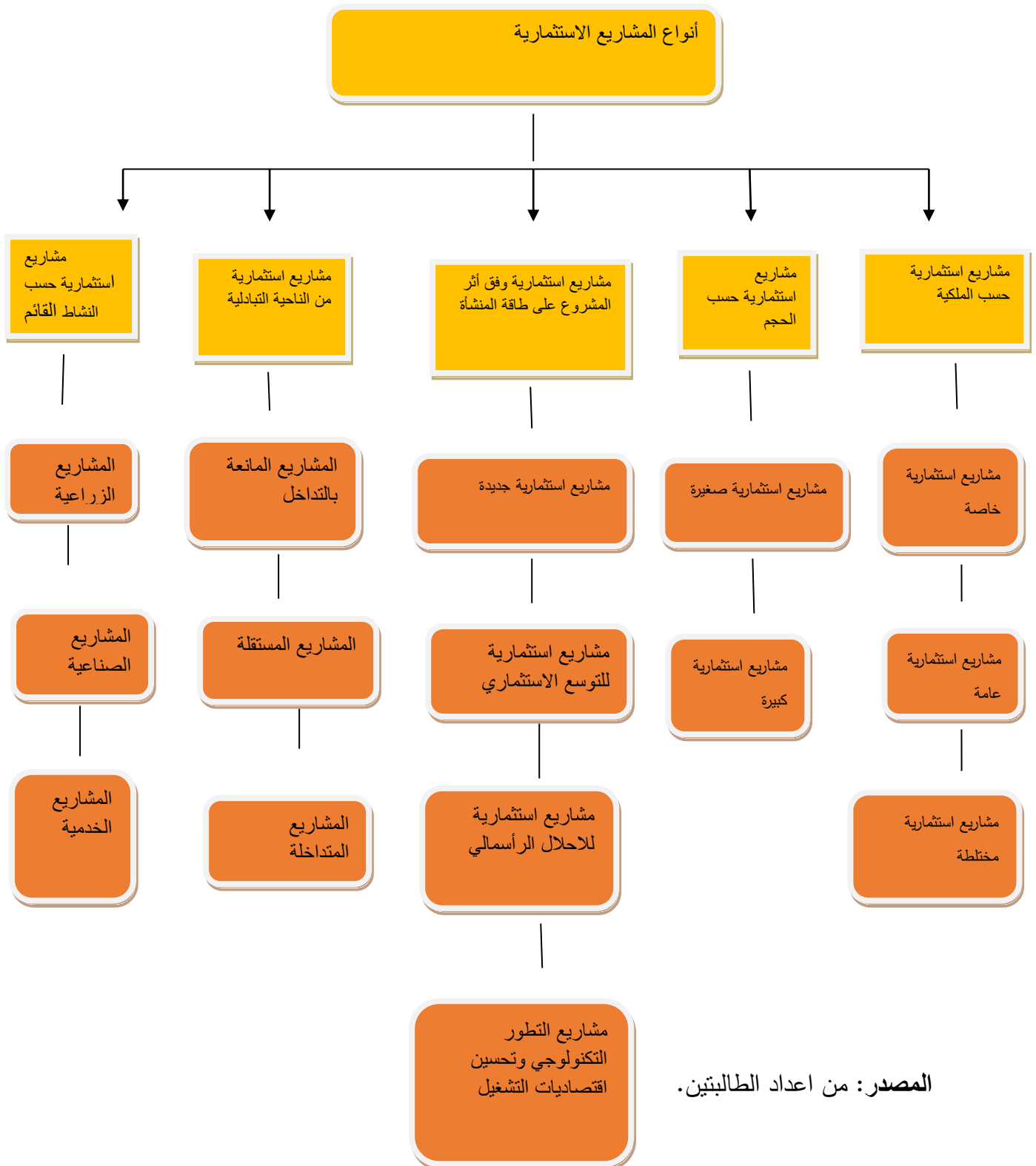
تتعدد مجالات هذه المشروعات مثل: الصحة، التعليم، السياحة، الاتصالات، التسويق والخدمات المصرفية... الخ.

والشكل التالي يوضح أنواع المشاريع الاستثمارية:

¹- خديجة مراحي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²- A. Boughaba, Analyse et évaluation des projets, Berti, édition 1998, p 08.

الشكل رقم (01): أنواع المشاريع الاستثمارية



المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية

ان الهدف من المشاريع الاستثمارية هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع وكذا تعظيم المنفعة العامة، الا أن هذا الهدف ليس الوحيد للمشروعات العامة، وبالتالي فهناك أهداف أخرى يمكن رصدها كما يلي:¹

الفرع الأول: الأهداف السياسية

- تمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية في:
- إيجاد قاعدة اقتصادية تحقق الاستقلال الوطني اقتصاديا؛
- زيادة القدرات الأمنية؛
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة.

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية

للمشاريع الاستثمارية أهداف اقتصادية وهي:

- تعظيم الربح؛

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي؛
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج.

الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية

الأهداف الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية، هي:

- القضاء على كافة أشكال البطالة؛

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي (بالتقليل من حالة القلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع).

الفرع الرابع: الأهداف التكنولوجية

- فيما يخص الأهداف التكنولوجية للمشاريع الاستثمارية فهي كالآتي:
- المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتراء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛
 - تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الفعلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
 - استيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

¹-محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص ص 21-23.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

يقصد بعملية التمويل مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها. حيث تنقسم إلى مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل حديثة.

المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية

تلجأ المشاريع الاستثمارية إلى عدة مصادر تقليدية، هاته الأخيرة تنقسم إلى تمويل داخلي وآخر خارجي كالآتي:

الفرع الأول: التمويل الداخلي

تحتاج المؤسسة الاقتصادية في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ أولاً إلى المصادر الداخلية لسد حاجاتها وتمويل استثماراتها أو عملياتها الإستغلالية، وتشمل مصادر التمويل الداخلي التمويل الذاتي.

أولاً: مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه

1- مفهوم التمويل الذاتي:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للتمويل:

تعريف 1: التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية.

تعريف 2: هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون الأرباح محققة.

2- خصائص التمويل الذاتي:

يرتبط التمويل الذاتي بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية لها علاقة مباشرة بالمؤسسة في حد ذاتها أو بظروف السوق التمويلية، وتتمثل في:

أ- الظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية): ان اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي ونجاعة دوره في تمويلها يتطلب ان تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافي لتلبية المتطلبات الاستثمارية، وهذا الأخير يتوقف بدوره على الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها.

ب- الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية): ان السوق التمويلية أو السوق المالي يتكون من السوق النقدية وسوق رأس المال، فالسوق الأولى هي تلك التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل ويكون أقل من سنة، أما السوق الثانية فهي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان طويل الأجل.

تحتاج المؤسسة الاقتصادية في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ أولاً إلى المصادر الداخلية لسد حاجاتها وتمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، وتشمل مصادر التمويل الداخلي: التمويل الذاتي.

ثانياً: مكونات التمويل الذاتي

يتكون التمويل الذاتي من:

أ- **الاهتلاكات**: يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها على مر الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف والتقدم التكنولوجي.¹

ب- **المؤونات والمخصصات**: تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل، لذلك نميز بين عدة أنواع منها، والتي تشكلها المنشأة للأغراض سالفه الذكر حيث نجد المؤونات القانونية، مؤونة الأخطار والتكاليف.²

ج- **الأرباح المحتجزة**: تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الداخلي (الذاتي) فهي جزء من الإيرادات الحالية التي لا توزع على حملة الأسهم العادية وتحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ظل وجود مشاريع قائمة، وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة و المشاريع الاستثمارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأسمالي أو بعمليات التوسع، ولأن متعاملي الأسهم العادية لا يقبلون بسياسة الأرباح إلا بعد أن يتوقعوا بأن العائد من استثماراتها لا يقل عن الفرص البديلة خارج المؤسسة وهم بذلك لا يمانعون من اتباع هذه السياسة طالما كانت المزايا التي يحصل عليها حاملي الأسهم من عدم توزيع الأرباح أكبر من المزايا التي يمكن أن يحصلوا عليها من توزيع الأرباح سواء كانت تلك المزايا ناتجة عن تغير القيمة السوقية للمؤسسة أو ناتجة عن زيادة معدل العائد الذي يحصل عليها من حامل الأسهم آجلا أو عاجلا.³

د- **الاحتياطات**: هي عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة وغير الموزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها " الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع".⁴

ثالثا: تقييم التمويل الذاتي

1- مزايا التمويل الذاتي:

للتمول الذاتي عدة مزايا ولعل أهمها:⁵

1- نفس المرجع السابق، ص 48.

2- خديجة مراحي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3- نفس المرجع السابق، ص 18، 19.

4- رائدة فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ، مذكرة ماستر

أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، دفعة 2013-2014، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 18.

5- سمية لزعر، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012، ص 38.

- توفر التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية الدعم في رأس المال الاقتصادي وضمان النمو والتطور للمؤسسة،

- هو ضمان لسداد القروض، اذ انه عنصر مهم لتحديد قدرة المؤسسة على الاستدانة،

- يعطي أكثر حرية لصاحب المشروع في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار الفائدة أو بالضمانات المختلفة، التي قد تطلب منه مقابل الاقتراض من البنوك،

- التقليل من الخطر الذي قد يواجه المؤسسة في حالة ما اذا لم يحقق الاستثمار الجديد النتائج المرغوبة،

- يعطي المؤسسة صورة جديدة أمام الوسطاء الماليين، ما يمكنها من فتح المجال للاستدانة كمصدر للتمويل.¹

2- عيوب التمويل الذاتي:

- يمكن أن يؤدي الى عدم اهتمام المساهمين بالمؤسسة بسبب انخفاض الأرباح الموزعة، كما أنه عادة ما يكون التمويل الذاتي غير كافٍ لتمويل مختلف احتياجات المؤسسة، مما يؤدي الى تباطؤ عملية النمو بسبب عدم استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المربحة (الفرصة البديلة).²

- انحصار أو حجز الكثير من الادخارات في التوظيف في قطاعات معينة ذات عائد مرتفع بفعل التمويل الذاتي، كما أنه لا يكفي لتغطية كل احتياجات المؤسسة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تستطيع تحقيق أرباح كبيرة متلائمة مع حجم الاستثمارات التي اعتزم القيام بها، كما أنه من عيوب التمويل الذاتي هو حرمان أصحاب الحقوق من أرباح حققتها المؤسسة.³

الفرع الثاني: التمويل الخارجي

أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة واحدة. وتنقسم الى نوعين:⁴

أ- **الائتمان المصرفي:** يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات، وله عدة أشكال حيث يمكن تصنيفها من حيث الضمان الى قروض غير مكفولة بضمان شخصي أو بضمان أصول، أما من حيث طبيعة الاستغلال فيمكن تصنيفها الى قروض الاستغلال الخاصة والقروض بالالتزام.

ب- **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد الى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لانتاج بضاعة مصنعة، وبذلك فان الائتمان الاستهلاكي والبيع

¹- ايناس صبيو، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة في اطار متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التدبير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009، ص 17.

²-سمية لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³- ايناس صبيو، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁴- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة لرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999، ص 531.

بالتقسيط الذي يمنحه التاجر الى المستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري، لأن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها، ويحتاجه المشتري في حالة عدم كفاية رأس مال العامل.¹

ثانيا: مصادر التمويل متوسطة الأجل

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداؤه في فترة زمنية تزيد عن السنة ولكن تقل عن خمس سنوات. وينقسم الى:²

أ- **القروض المباشرة:** وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وإن كانت قروض البنك عادة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين 5 و 15 سنة.

ب- **التمويل بالاستئجار:** قد تلجأ المؤسسة الى استئجار الأصول وذلك من أجل تلبية حاجاتها من التمويل طويل الأجل بدلا من حيازتها، لأنه من المعروف أن حيازة هذه الأصول مكلفة بالنسبة للمؤسسة، وإقبال المؤسسة على شراء هذه الأصول يؤدي الى تجميد مقدار كبير من الأموال. الشركات بإمكانها أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت من دون أن تشتري هذا الأصل ويكون عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات ايجار تدفع دوريا.

ثالثا: مصادر التمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسة الاقتصادية الى التمويل طويل الأجل نتيجة للتوسعات والتحسينات التي تنوي المؤسسة القيام بها، كما أن مهمة الحصول على التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء للعمليات الحالية أو لأغراض التوسع. وتنقسم مصادر التمويل طويل الأجل الى:

1- أموال الملكية:

تعرف بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من:³

أ- **الأسهم العادية:** هي الأسهم التي لا تحقق لصاحبها أي حقوق متميزة سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو نصيب السهم من أصول الشركة عند التصفية ويسمى حائزي هذه الأسهم بحملة الأسهم ويضع السهم على ورق مميز يكتب عليه القيمة الاسمية للسهم.

ب- **الأرباح المحتجزة:** تلجأ اليها المؤسسة عندما ترغب في زيادة رأسمالها دون اصدار المزيد من الأسهم، وهذه الطريقة تتمثل في قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح الناتجة عن الأسهم وعدم توزيعها وذلك بغية إعادة استثمارها في فرصة جديدة على أن يكون العائد من هذه العملية بالنسبة للحملة أكبر من الحد الأدنى للعائد المتحصل عليه.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 531.

² - نفس المرجع السابق، ص 532.

³ - نصيرة عباسي، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل ماجستير، قسم علوم التدبير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 70.

ج- **الأسهم الممتازة:** تعد ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع الا انها تختلف هن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية. على ان يتم السداد بالقيمة الاسمية للأسهم فقط.

2- اقتراض طويل الاجل:

أ- **القروض طويلة الأجل:** القروض طويلة الاجل موجهة لتمويل الاستثمارات، تفوق مدتها غالبا 7 سنوات ويمكن أن تمتد أو تفوق 20 سنة وتوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات. تلجأ المؤسسات التي تقوم بالاستثمارات طويلة الاجل الى البنوك التجارية لتمويل استثماراتها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تمولها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء والحصول على عوائد.¹

ب- **السندات:** تعتبر من أدوات المديونية طويلة الأجل تصدرها المؤسسات قصد الحصول على أموال لتمويل مشاريعها الاستثمارية، كما يمثل السند التزام يتعهد بموجبه المصدر بدفع قيمة الالتزام لحامله عند تاريخ الاستحقاق بالإضافة الى فائدة محددة مسبقا.²

رابعا: تقييم التمويل الخارجي:

يتم تقييم التمويل الخارجي من خلال التركيز على تقييم الاقتراض كتمويل وذلك بذكر مزاياه وعيوبه كالآتي:³

1- مزايا الاقتراض كتمويل:

- يعتبر التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفرة الضريبية التي تتولد عنه وبسبب تعرض المقترضين أقل نسبيا من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة،
- أن تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة الثابت أي تكاليف ثابتة مقارنة بمستويات الأرباح التي تتميز بالتغير،

- ليس للمقترضين الحق في التصويت في الجمعية العمومية؛

- تعتبر تكلفة التقاعد على القروض تكلفة وإصدار السندات منخفضة مقارنة مع تكلفة اصدار الأسهم.

2- عيوب الاقتراض كمصدر للتمويل:

ويمكن اجمالها في النقاط التالية:

- قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد وأصل الدين الى تعرض المنشأة الى الإفلاس؛

- القروض على عكس الأسهم لها تاريخ استحقاق ومن ثمة ينبغي على المنشأة العمل على توفير قدر كبير من النقدية لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله؛

¹- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 75.

²- نصيرة عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³- راندة فراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 45.

-لا يعتبر الاقتراض طويل الاجل متاحا للعديد من المنشآت، فالمنشآت الصغيرة وبل بعض المنشآت الكبيرة تجد صعوبة في الحصول على تلك القروض.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة

بسبب النقائص التي في مصادر التمويل التقليدية، ظهرت مصادر أخرى حديثة سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: القرض الايجاري

ان القرض الايجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت عدة تغيرات عليه، وتعددت المفاهيم التي أعطيت له، سواء بالصفة القانونية أو الاقتصادية التي تصب في معنى واحد في نهاية المطاف، وعليه نذكر التعريف التالي:

أولاً: تعريف القرض الايجاري

ان القرض الايجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت عدة تغيرات عليه، وتعددت المفاهيم التي أعطيت له، سواء بالصفة القانونية أو الاقتصادية التي تصب في معنى واحد في نهاية المطاف، وعليه يعرف القرض الايجاري على أنه أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة ايجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية محددة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل. وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة.¹

ويكون للمؤجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:²

-شراء الأصل المؤجر مقابل ثمن متفق عليه، يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى الشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛

-تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛

-إرجاع الأصل إلى الشركة المؤجرة.

وأسلوب القرض الايجاري له العديد من المزايا والعيوب والتي سنتطرق لها في الفصل الموالي.

الفرع الثاني: التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة

يعتبر التمويل بتقنية عقد تحويل فاتورة صيغة تمويلية حديثة لها أهمية بارزة كما يلي:

أولاً: مفهوم التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة

¹-خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة في الجزائر . ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات التقنية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2010-2011، ص79.

²-نفس المرجع السابق، ص79.

تعددت تعريف التمويل بتقنية عقد الفاتورة وهي كالآتي:¹

تعريف 1: عقد تحويل الفاتورة هو عقد تقوم بمقتضاه مؤسسة متخصصة بشراء الحقوق المملوكة من مورد، هو البائع على زبائنه (المحليين أو الأجانب)، وهو المشتري وهذا مقابل الخدمات المستفاد منها.

تعريف 2: هو تقنية تمويل حقوق قصيرة المدى، حيث تقوم المؤسسة بالتخلي على كل حقوقها (الفواتير)، الى شركة عقد تحويل الفاتورة الذي يختلف عن البنك، وهي غالبا فرع من بنك كبير، تقوم هذه الأخيرة بتغطية الفواتير، متابعة المدينين، التحصيل تأمين المتابعة القضائية في حالة عدم دفع.

ثانيا: أهمية عقد تحويل الفاتورة وإمكانية تطبيقه في الجزائر

بصفة عقد تحويل الفاتورة عقد بين طرفين، فان أهميته نظرا لكليهما تتجسد في:²

- بالنسبة للمؤسسة المتخلفة عن الحقوق، فهي تتخلى كليا أو جزئيا عن عملية محاسبة الزبائن من تسجيل، وتحصيل ومتابعة التي تكلفتها في الوقت والمال، ما يجنبها خطر عدم التسديد، وما ينجز من ورائها من فقدان لأموالها.

- بالنسبة للمؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة، فهي تتلقى عمولات في مقابل ما تتحمله من مخاطر عند تقديم الضمانات ومتابعة حقوق الزبائن.

ومن أجل تفادي سلبيات عقد تحويل الفاتورة خاصة بالنسبة للمؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة، فان هذه الأخيرة تضع عدة شروط حتى تتقبل التعامل مع ذلك المورد (زبونها)، وتتمثل في:
- قيام المؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة بدراسة مدققة للزبائن (المدينين) قبل التعامل معهم، ففي حالات كثيرة تختارهم وتقرحهم او تفرضهم على زبائنها الدائنين او المؤسسات التي تلجأ لها؛
- وجود سمعة طيبة للمؤسسة المتنازلة عن الحقوق؛

- أن يكون أساس التعامل في الفواتير هو نشاط تجاري وإنتاجي وليس استثماري لأنه يعتمد على فترة قصيرة المدى؛

- لا تقبل كل الفواتير ومهما كانت قيمتها بل يجب وجود حد أدنى لكل فاتورة مقبولة.

الفرع الثالث: تمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر

التمويل عن طريق رأس مال المخاطر هو أحدث الصيغ التمويلية.

أولاً: مفهوم رأس المال المخاطر

هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بمؤسسات رأس المال المخاطر. بحيث لا تقوم هذه التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله

¹- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 111.

²- فراح رائدة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

وبهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر ضمانات.¹

- ويعرف القانون الفرنسي رأس المال المخاطر على أنه " الاستثمار في الأموال الخاصة أو أشباه الأموال الخاصة في مؤسسات غير مسجلة في البورصة، بما فيه عمليات خلق (création) أو تحويل ونقل (transmission) المؤسسات".²

تعرف الجمعية الأوروبية EVCA رأس المال المخاطر، أنه كل رأسمال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وذلك هو مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات.³

ثانيا: استراتيجيات وسياسات شركات رأس المال المخاطر في منح التمويل اللازم

- تتوقف استراتيجيات وسياسات منح التمويل للمشروع على ما يلي:⁴
- مدى استعداد الشركة على تحمل نوعية وحدود أو حجم المخاطر ومستوى الربحية المتوقعة؛
- نوع الصناعة، المناطق الجغرافية، الحدود القصوى لمنح التمويل؛
- إرشادات عن هيكل الأصول في المشروع؛
- قواعد المراجعة المستقلة للمشروع؛
- إرشادات عن مدى ملاءمة النظم المالية والإدارية للمشروع.

الفرع الرابع: التمويل بتقنية تمويل مشروع

تعرف تقنية تمويل المشروع كما يلي:⁵

تعرف مؤسسة التمويل الدولية تقنية تمويل المشروع بأنها أداة للاستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة اعتمادا على التدفقات النقدية والأصول دون الحاجة إلى ضمانات من القائم بالمشروع، وبهذه الطريقة تتخفض مخاطر تمويل المشروع وتحقق فائدة لكل من القائم على المشروع والمستثمر.

- تقنية تمويل المشروعات تستخدم في فترات سابقة وفي حدود ضيقة ولنوعية معينة من المشروعات كمشروعات المناجم ومصادر الطاقة الرئيسية، وازداد استخدامه لتوفير التمويل خاصة في الأسواق الناشئة.

¹-خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

²- نفس المرجع السابق، ص 32.

³- عليمه مقلاتي، التمويل الاجباري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، دفعة 2013-2014، ص 61.

⁴-فراح رائدة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁵-فراح رائدة، نفس المرجع السابق، ص 65.

خلاصة الفصل الأول:

تكتسي المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة لأي اقتصاد، حيث تم التطرق في هذا الفصل الى استعراض مدخل الى المشاريع الاستثمارية من خلال عرض مختلف التعاريف والخصائص المميزة له، كما قمنا بعرض أنواع المشاريع الاستثمارية التي ينقسم اليها. وأيضاً توضيح الاهداف المراد تحقيقها منه.

عادة ما تعاني المشاريع الاستثمارية من مشاكل وعراقيل تعترض طريقها. والتي تتمثل في صعوبة الحصول على مصادر التمويل الملائمة لخصائص وطبيعة هذه المشاريع؛ ومن هنا فمصادر التمويل التقليدية تنقسم الى المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)، ومصادر خارجية (مصادر قصيرة الاجل، متوسطة وطويلة الأجل). لكن رغم وجود هاته المصادر الا أن المشاريع الاستثمارية لا زالت تعاني من قصور لعدم كفايتها، بالإضافة الى الصعوبات التي تواجهها التي هي بحاجة الى التمويل في مجال معدات الانتاج والاستثمار، أدى ذلك لظهور الحاجة للبحث عن أساليب وطرق أخرى لتمويل المشاريع الاستثمارية يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل مصادر التمويل التقليدية.

ولعل من أهم هذه الأساليب مصادر التمويل الحديثة التي ظهرت مؤخراً لمواكبة العصر وتتمثل في التمويل بعقد فاتورة، التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر وأخيراً التمويل بتقنية تمويل مشروع، وأيضاً التمويل بقرض الإيجار وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للقرض الإيجاري

تمهيد:

تعاني معظم المشاريع الاستثمارية من مشاكل في تمويل نشاطها، مثل عدم كفاية الأساليب التمويلية التقليدية لتمويل أدواتها الرأسمالية وأصولها المنقولة وغير المنقولة، أو عدم كفاية مواردها الذاتية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها من أجل الحصول على القروض من المؤسسات المالية والبنكية بسبب تكاليفها المرتفعة وشروطها المثقلة، وغيرها من العراقيل، لذلك جاء القرض الإيجاري كتقنية تمويلية حديثة لحل إشكالية تمويل المستثمرين لمشاريعهم واستمرار نشاطها.

يعتبر القرض الإيجاري طريقة حديثة وفعالة لتمويل المشاريع التي يفضلها المستثمرين على طرق التمويل الأخرى نظراً للمزايا التي يقدمها لهم ومواكبته للتقدم التكنولوجي، إضافة إلى مسارعة معظم القوانين والتشريعات الدولية لتنظيم هذه التقنية ووضع الأسس العامة لتسييرها.

مما سبق ذكره فإنه من الضروري التطرق في هذا الفصل على جميع التعاريف والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالقرض الإيجاري وكيفية نشأته وتطوره، بالإضافة إلى عرض خصائصه وأنواعه حسب عدة معايير، ثم تقييمه من خلال إبراز عيوبه ومزاياه، كما يتم التطرق في هذا الفصل إلى أساليب التمويل ومراحل سير عملية القرض الإيجاري، وفي الأخير عرض الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية التي تستدعي نجاح هذه التقنية. ولذلك سوف يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الايجاري.

المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الايجاري.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الإيجاري

في هذا المبحث تم التطرق الى نشأة وتطور القرض الإيجاري وكذلك تعريفه مع ابراز الخصائص التي تميز هذه الصيغة التمويلية، كما تم عرض أنواع القرض الإيجاري والمزايا التي يتحلى بها، بالإضافة الى العيوب التي يعاني منها.

المطلب الأول: نشأة القرض الإيجاري وتطوره

لقد نشأت تقنية الإيجار وتطورت بتطور النشاط الاقتصادي للإنسان عبر العصور وأصبحت من التقنيات الشائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أن ذلك مرة بمرحله وفترات عديدة.

الفرع الأول: نشأة القرض الإيجاري

يعد تأجير المعدات من النشاطات ذات التاريخ الطويل، فقد تم اكتشاف سجلات للإيجار تعود إلى بعض المعاملات المادية والتجارية التي وقعت قبل عام 2000 قبل الميلاد، وذلك في مدينة "أوز" السومرية القديمة، حيث سجلت وثائق الإيجار السومرية المكتوبة على كتل صلصالية رطبة معاملات اقتصادية تتراوح ما بين إيجار أدوات زراعية وأراضي وحقوق انتفاع بالمياه إلى إيجار الثيران وحيوانات أخرى. والكثير من النظم القانونية القديمة تذكر بالفعل آلية تمويلية تسمى الإيجارة، فأهم سجل لقوانين الإيجارة يعود إلى عام 1700 قبل الميلاد تقريبا، عندما قام الملك البابلي الشهير حامورابي بإدماج القواعد والأعراف السومرية والأكادية في مجموعة قوانينه الموسعة الشهيرة، كما أنه في جنوب شرق بابل، بدأت أسرة "موراشو" باعداد بيت شهير من بيوت الإيجارة في الفترة ما بين 400-450 قبل الميلاد، وكانت تلك الأسرة سباقة في توفير خدمات تمويلية تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، حيث تخصصوا في إيجار الأراضي ولكنهم فكروا كذلك في إيجار الثيران والمعدات الزراعية بالإضافة إلى إقراض البذور.

وقد وجدت حضارات أخرى قديمة مثل حضارات الإغريق والرومان وقدماء المصريين في الإيجارة وسيلة جذابة وفي متناول اليد لتمويل المعدات والأراضي والماشية، أما الفينيقيون الذين طالما اشتهروا بمهاراتهم في الملاحة والتجارة فقد انخرطوا في عمليات استئجار السفن، والكثير من استئجار السفن قصيرة الأجل كانت تتضمن الحق في استخدام طاقم السفينة وليس مجرد السفينة وحدها، وكانت عمليات استئجار السفن طويلة المدى مدونة أيضا، لفترات زمنية تغطي العمر الاقتصادي للسفن المعنية، وكانت تتطلب من المستأجر أن تمارس معظم المنافع والالتزامات المترتبة على حق الملكية. وفي العصور الوسطى كانت الأنشطة المتعلقة بالإيجارة محدودة أساسا بنطاق الخيول ومستلزمات الزراعة، فقد عرف عن كثير من الفرسان في الزمان القديم أنهم قاموا بتأجير دروعهم وأسلحتهم بما يشبه الإيجارة الحديثة، كما شهد بداية القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في كمية المعدات المؤجرة وأنواعها، فقد أدى التطور في

الصناعات الزراعية والأنشطة الصناعية والنقل إلى ظهور أنواع جديدة من المعدات التي كان كثيرا منها ملائما للإيجار.¹

الفرع الثاني: تطور القرض الإيجاري

كان ظهور القرض الإيجاري في شكله الحديث يعود إلى فترة الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر في إنجلترا، قام بعض المستثمرين بتمويل صناعة عربات نقل الفحم والتي كان يوجرها مالكو الفحم لنقله إلى خطوط السكك الحديدية، حيث تأسست أول شركات التأجير الإقليمية في العالم عام 1855 بهدف تأجير عربات السكك الحديدية لمنتجات الفحم والمواد المعدنية لفترات تتراوح ما بين خمس وثمان سنوات.²

ثم بدأ العمل بأسلوب القرض الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1952، وانتقل إلى أوروبا الغربية في عام 1960 حيث تأسست في فرنسا أول شركة تمويل تأجيري عام 1962 هي شركة "لوكافرانس (locafrance)"، وقد صدر أول قانون لتنظيم عملية التمويل بالقرض الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1966، ثم في بلجيكا عام 1967، وفي إيطاليا عام 1976، وعلى الرغم من شيوع هذا النوع من التمويل في ألمانيا وسويسرا، إلا أنه لا توجد قوانين منظمة له في هذين البلدين وترك الموضوع لآراء الطرفين المتعاقدين وقد تطور هذا الأسلوب التمويلي من خلال استخدامه بشكل معاصر من قبل البنوك التقليدية التي عملت على إنشاء شركات خاصة بالقرض الإيجاري.³

أما بالنسبة للجزائر قد صرح النظام رقم 96-06 مؤرخ في 17 صفر عام 1417 الموافق لـ 3 يوليو سنة 1996م والذي يحدد كيفية تأسيس شركة الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، يحدد هذا النظام كيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وتعيين شروط حصول مجلس النقد والقرض على اعتمادها، كما يمكن شركات الاعتماد الإيجاري على غرار البنوك والمشروعات المالية القيام بعمليات الاعتماد الإيجاري حيث نص عليه في التشريع المحمول به، وبما أنه لا يمكن تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، إلا على شكل شركة مساهمة طبقا للشروط المحددة في التشريع المعمول به. من بين التجارب في هذا المجال تجربة "بنك البركة الجزائري" الذي مارس القرض الإيجاري ابتداء من سنة 1993م، تم تأسيس الشركة الجزائرية للإيجار المالي بشروط إنشاء شركات التأجير وذلك بعد صدور الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996م، وهي الشركة للمنقولات (SALEM) التابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة

¹- طاليبي خالد، مرجع سبق ذكره ص ص 76، 77.

²-رقية سالم، القرض الإيجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 ، ص 5 .

³- حاجي حليلة ، ساهل حنان ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر - وكالة أدرار ، مذكرة شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 7.

1998م. الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE) التي تمارس عمليات التأجير التمويلي، تم الشركة العربية للإيجار المالي (ALC).¹

المطلب الثاني: تعريف القرض الإيجاري وخصائصه

في هذا المطلب سيتم عرض مفهوم القرض الإيجاري، كما أن عملية القرض الإيجاري تنشأ بين ثلاثة أو أربعة أطراف تتمثل في المؤجر، المستأجر، المورد والمقرض، لذلك قبل التعرف أكثر على خصائص الاعتماد الإيجاري لابد من الإشارة إلى أطراف العملية.

الفرع الأول: تعريف القرض الإيجاري

تعددت التعاريف الخاصة بالقرض الإيجاري، وسنتناول بعض التعاريف الشائعة والأكثر استعمالاً لهذه التقنية فيما يلي:

أولاً: التعريف الأنجلوسكسوني

يوجد اتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تعريف قرض الإيجار، حيث تم تعريفه حسب الولايات المتحدة الأمريكية كالآتي: " هو عقد بين المؤجر والمستأجر يتضمن تأجير أصول معينة يتم اختيارها من المورد وذلك بمعرفة المستأجر مقابل دفع أجرة معينة متفق عليها خلال مدة التأجير، ولا يعطي هذا العقد الحق للمستأجر في تملك الأصل سواء خلال فترة العقد ولا حتى بعد انتهائها.² أما حسب التعريف البريطاني فيعرف على أنه: " لا يعطي للمؤجر حق الشراء أثناء مدة العقد أو بعد انتهائها، ليتيح له فرصة الحصول على نسبة كبيرة من ثمن بيع الأصل المؤجر كعمولة له باعتبار وكيل المؤجر المنظم لعملية البيع حيث يلتزم المستأجر بدفع مبلغ يكفي قيمة استرجاع رأس المال بالإضافة إلى هامش ربح معين بعد خصم كل المصاريف".³

ثانياً: التعريف اللاتيني

عرف المشرع الفرنسي قرض الإيجار كالآتي:

القرض الإيجاري هو عبارة عن عملية تأجير لأصول وتجهيزات لغرض مهني، مشتراة أو معدة بمناسبة هذا التأجير، وهذا من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكا لها بحيث أن هذه العملية ومهما كانت تسميتها تمنح للمستأجر خياراً بحيازة كل أو جزء من الأصول المؤجرة بقيمة متفق عليها تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المسددة كإيجارات.⁴

¹ - رقية سالم، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

² - محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 13 .

³ - توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 20.

⁴ - Amina beladel, op ,cite, le lundi 3 Mai 2021, h 12 : 32, p18 .

ثالثا: التعريف اتفاقية أوتاوة العالمية

حسب هذه الاتفاقية يعرف قرض الإيجار على أنه عملية يقوم من خلالها المؤجر بعقد اتفاق مع المستأجر لممارسة أعماله يمنح هذا العقد الحق للمستأجر باستعمال الأصل المؤجر مادام يقوم بتسديد دفعات الإيجار المتفق عليها.¹

رابعا: التعريف الاقتصادي

حسب Richard Vanicial ، القرض الإيجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية، التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى. أي أن القرض الإيجاري هو التزام تعاقدى، بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر بالمقابل يتحصل على حق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل ولا يمكن للطرف أن يفسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر.²

خامسا: التعريف الإسلامي

الإيجارة هي عقد على منفعة مقصودة مباحة لمدة معلومة وعوض معلوم. وقد اتفق الفقهاء على جواز الإجارة وثبت مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع، أما في الكتاب، تتضح مشروعية الإجارة بقوله تعالى: { فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَرْحَمَهُنَّ }، وقوله أيضا: { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ } . وأما السنة، فقوله صلى الله عليه وسلم: " من استأجر أجيرا فليعلمه حقه "، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه "، وأما الإجماع ، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة و إباحتها اعتماداً على الأدلة من الكتاب والسنة .³

سادسا: التعريف الجزائري

يعرف على انه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك أو المشروعات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا معتمدة بهذه مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة.⁴

مما سبق يمكننا أن نستنتج تعريفا شاملا للقرض الإيجاري على أنه: نوع من التمويل في صورة عقد بين المؤجر والمستأجر، يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير أصل معين إلى المستأجر في شكل معدات

¹- أحمد بوراس، سماح طلحي، قرض الإيجار كاستراتيجية حديثة للتمويل - دراسة حالة مقارنة بين الجزائر والمغرب -، مجلة العلوم الإنسانية،

العدد 34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص 97 .

²- رامي حريد، البدائل التمويلية للاقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة الجزائر "، أطروحة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 158.

³- نفس المرجع السابق، ص 158.

⁴- رقية سالم، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

آلات... الخ، على أن يقوم المستأجر بدفع أقساط الإيجار للمؤجر التي مجموعها يساوي أو يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وقد يكون للمستأجر في نهاية مدة العقد الحق في شراء أو عدم شراء الأصل المؤجر.

الفرع الثاني: خصائص القرض الايجاري

يتميز قرض الإيجار بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

أولاً: أطراف القرض الإيجاري

يوجد ثلاث أطراف أساسية وهم:¹

- ✓ **المؤجر:** هو المؤسسة المتخصصة في قرض الإيجار والتي تقبل بتمويل العملية، قد تكون بنكاً (مثل القرض الشعبي الجزائري) أو مؤسسة مالية وتتمتع بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد.
- ✓ **المستأجر:** هو الطرف الذي يريد الحصول على الأصل يقوم باختياره وفقاً لاحتياجاته، حيث يقوم بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة بصورة غير مباشرة (يجب أن تكون موافقة كتابية من المؤجر).
- ✓ **المورد:** هو الطرف الذي يسلم الأصل للمؤجر بناءً على المواصفات المتفق عليها مع المستأجر، كما يمكن اعتباره صاحب الأصل سواء كان هو صاحبه أو مشتريه.

ثانياً: الأصل المؤجر

يقصد به موضوع العقد حيث يمكن أن يكون عقاراً منقولاً أو أسهم يسهل بيعها في حالة وقوع نزاع بين المؤجر والمستأجر، وغالباً ما تكون الأصول الممولة أصولاً جديدة لكن لا يمنع تمويل أصول مستعملة، ويتوقف ذلك لمدى ملائمة مدة العقد لحياة الأصل.

ثالثاً: مدة العقد

تختلف مدة العقد حسب نوعية الأصل، فبالنسبة للآلات والتجهيزات فهي تساوي 3 سنوات، أما بالنسبة للتجهيزات الثقيلة والعقارات فتصل إلى 10 سنوات أو أكثر .

رابعاً: أقساط الإيجار

هي الأقساط الدورية التي يدفعها المستأجر للمؤجر جراء استخدامه الأصل، ويتضمن قسط الإيجار إهلاكات الأموال المستثمرة، المصاريف المالية المتعلقة بتلك العملية بالإضافة إلى مصاريف الصيانة والتأمين وهامش ربح معين.

خامساً: القيمة المتبقية

يمكن النظر للقيمة المتبقية من منظوريين هما:

¹- خوالد مولود ، لخليفة سيف الدين ، قرض الايجار كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميله ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 43،42.

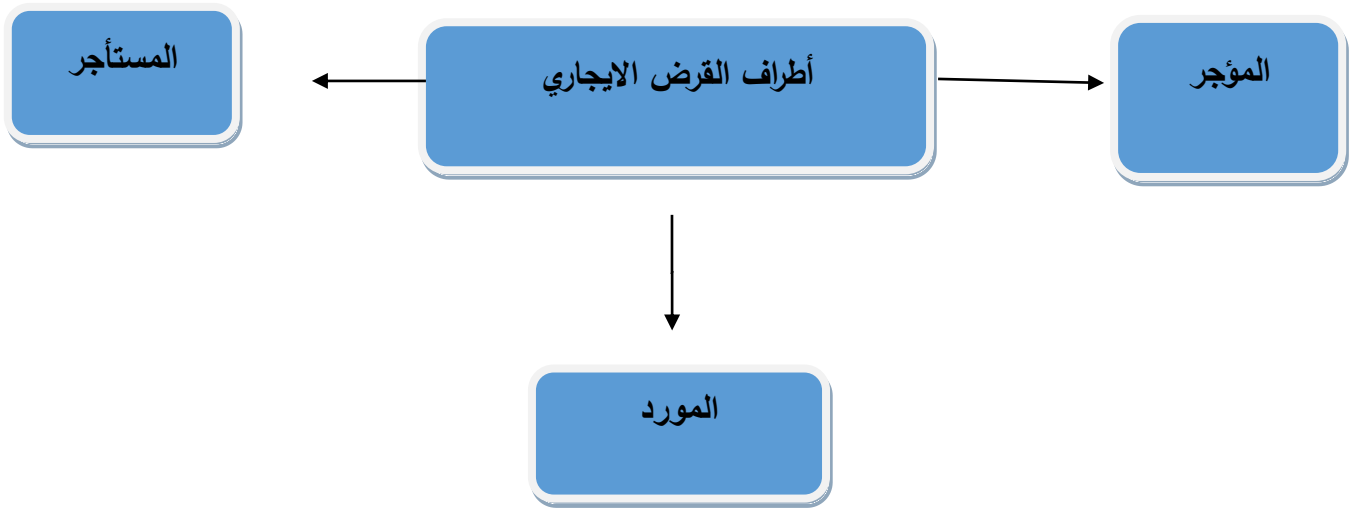
الفصل الثاني: الايطار العام للقرض الايجاري

- من وجهة نظر محاسبية: هي نسبة من مبلغ الاستثمار التي لم تهتك بعد عند نهاية العقد؛
 - من وجهة نظر اقتصادية: هي القيمة السوقية للأصل عند نهاية العقد.
- وتكون القيمة المتبقية غير مهمة (رمزية) في حالة التأجير الكامل لأن أقساط الإيجار تغطي قيمة الأصل، أما بالنسبة للتأجير غير الكامل فهنا يقوم المؤجر بتقدير قيمة الأصل في نهاية المدة لتحديد قيمة الدفعات الإيجارية وبالتالي تكون القيمة السوقية للأصل مرتفعة.

سادسا: الضمان

في الغالب لا يحتوي قرض الإيجار على ضمانات حيث تكفي ملكية الأصل كضمان، لكن قد يشترط المؤجر ضمانات سواء كانت شخصية أو عينية نظرا لخصوصية الأصل الممول أو لدرجة الخطر المتعلقة بالمستأجر، كتأمين الأموال المؤجرة بما يضمن له الحصول على أقساط الإيجار على طول مدة العقد. والشكل الموالي يوضح مختلف أطراف القرض الايجاري كآآتي:

الشكل رقم 02: أطراف القرض الايجاري.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع السابق.

المطلب الثالث: أنواع القرض الإيجاري

ينقسم القرض الإيجاري إلى عدة أنواع حسب المعيار المتبع في التقسيم، وسنتعرف على تلك الأنواع من خلال المعايير التالية:

الفرع الأول: حسب معيار تحويل الخطر

ينقسم القرض الإيجاري وفقا لهذا المعيار إلى قرض إيجاري تمويلي (منتهي بالتمليك) وقرض إيجاري تشغيلي، وهما:

أولاً: القرض الإيجاري التمويلي (المنتهي بالتمليك)

هو عبارة عن عقد يبرم بين شركة الإيجار التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار الأجهزة والآلات الحديثة لمشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، حيث يقوم المؤجر بشراء هذه الآلات وتأجيرها للمستأجر مقابل التزامه بدفع أقساط الإيجار المتفق عليها في المواعيد المحددة، والتي تكون كافية لتغطية التكلفة الكلية للأصل المؤجر، غير أن المؤجر لا يقدم خدمة الصيانة، كما ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار.¹

وينقسم القرض الإيجاري التمويلي إلى أنواع أخرى وهي:²

✓ **البيع وإعادة التأجير:** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول كالأراضي والتجهيزات وغيرها، تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات الوساطة المالية أو شركات التأجير بشرط أن يقوم للطرف الشاري بإعادة تأجير الأصل إلى المؤسسة التي باعتها. مما سبق يتضح أن هذا النوع من العقود يسمح للمستأجر بالتخلي عن العقار للمؤجر، ويقوم عن طريق دفع أقساط الإيجار بإعادة شراء تدريجي لهذا العقار، مع إمكانية الإنتفاع به طول مدة العقد وبهذه الطريقة يكون المستأجر قد حصل على قرض بضمان العقار من أجل تمويل استثمار.

✓ **القرض الإيجاري المظهر:** يتمثل في قيام مؤسسة معينة ببيع العتاد الذي تصنعه أو تنتجه بنفسها لمؤسسة مالية متخصصة في القرض الإيجاري والتي تقوم بتأجيره للمؤسسة المصنعة نفسها عن طريق عقد قرض إيجاري، وبعدها تقوم المؤسسة المصنعة التي أصبحت مستأجرة للعتاد الموضوع من طرفها، بتأجير ذلك العتاد لزبائنهم بشروط. ويستعمل هذا النوع من العقود في مجموعة معينة من المنتجات الخاصة بالحواسيب مثلا، ففي هذه الحالة فإن المؤسسة المصنعة تصبح مستأجرة للحواسيب التي صنعتها بنفسها، ثم تعيد تأجيرها مرة أخرى لمعاملين آخرين.

✓ **التأجير الرفعي:** في هذا النوع من العقود هناك ثلاثة أطراف وهم (المستأجر، المؤجر والمقترض)، ووضع المستأجر لا يختلف عن الحالات المذكورة سابقا فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد، أما بالنسبة للمؤجر الذي يقوم بشراء الأصل وفق الاتفاق مع المستأجر فوضعه هنا يختلف عن الحالات السابقة فهو يقوم بتمويل هذا الأصل من أمواله بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بأموال مقترضة، وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر رهن لقيمة القرض وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر بإعتبار أن المؤجر هو المقرض الحقيقي والمستأجر هو الذي يستعمل الأصل ويوقع بإعتباره ضامنا للسداد. ويقوم المؤجر بتخصيص قيمة الإيجار لتسديد أقساط القرض.

¹-إكرام شريري، سليمة هميسي، قرض الايجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالة المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018-2019، ص 52.

²-نفس المرجع السابق، ص: 53-55.

ثانيا: القرض الإيجاري التشغيلي (أو العملي)

عقد قصير الأجل يغطي مدة تقل بكثير عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصول المؤجرة، عادة تتراوح بين (6-10) سنوات ، بسبب توقعات المستأجر لاحتمالات مما قد يطرأ من تغيرات فنية على الأصل، ويتميز هذا النوع من التأجير عن غيره ببعض الخصائص من أبرزها أنه لا يسمح باستهلاك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لأن مدة التعاقد لا تغطي إلا جزءا محدودا من العمر الإقتصادي للأصل ، فضلا عن أن المؤجر يقدم بعض الخدمات الخاصة بالصيانة ، كما يتحمل مخاطر التقادم ، ونفقات التأمين على الأصل.¹

الجدول رقم 1: مقارنة بين القرض الإيجاري التمويلي والقرض الإيجاري التشغيلي

عناصر المقارنة	القرض الإيجاري التمويلي	القرض الإيجاري التشغيلي
1_مدة العقد	مدة العقد طويلة، تصل تقريبا الى نهاية العمر الافتراضي للأصل.	مدة العقد قصيرة، لا تتجاوز القدرة التي يحتاج فيها مستأجر للأصل وعادة ما تجدد سنويا.
2_مسؤولية تقادم الأصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم.	يتحمل المؤجر عدم صلاحية الأصل بالهلاك أو بالتقادم.
3_الصيانة والتأمين	المستأجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل، وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة التعاقد.	المؤجر يتحمل تكاليف صيانة الأصل، وتكاليف التأمين عليه ما لم ينص عقد الاتفاق على غير ذلك.
4_العلاقة بين المؤجر والمستأجر	تكون العلاقة بينهما معقدة لذلك تحتاج الى قانون ينظمها ويرجع ذلك الى طول مدة	العلاقة بينهما تتسم بالسهولة ولا تنشئ مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير.

¹ - عبد الغفور حركات، مصدق مرغادي، دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - تبسة - مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2015-2016، ص 52.

العقد.		
تكون للمستأجر حرية الاختيار بين: _ اعادة الأصل المؤجر. _ اعادة استئجار الأصل. _ شراء الاصل.	لا يجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد الى المؤجر.	5_ مال الملكية
لا يجوز الغاء عقد الايجار خلال فترة العقد المتفق عليها من قبل أحد الطرفين ولكن لا بد من اتفاق الطرفين.	يجوز الغاء عقد الايجار خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بسداد الايجار عن فترة استغلال الأصل مع تطبيق ما يكون متفقا في مثل هذه الحالات.	6_ نظم الغاء التعاقد

المصدر: حليلة الحاج علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة " دراسة حالة ولاية قسنطينة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008_2009، ص87.

الفرع الثاني: حسب موضوع العقد (الأصل)

يصنف القرض الإيجاري حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام، هي:¹

أولاً: القرض الإيجاري للمنقولات

يستعمل هذا النوع من القرض الإيجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات إستعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة. وهي كأنواع القرض الإيجاري الأخرى تعطي على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً لاستعمالها في نشاطاته المهني مقابل ثمن الإيجار. وفي نهاية هذه الفترة تعطي لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائياً.

ثانياً: القرض الإيجاري للعقارات

¹ - اكرام شريفي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

لا يختلف هذا النوع من قرض الإيجار من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق. ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد، حصل عليها المؤجر من جهة ثالثة أو قام ببنائها، ويسمى على سبيل الإيجار إلى المستأجر لاستعمالها في نشاطاته المهنية مقابل ثمن الإيجار.

ثالثا: القرض الإيجاري الخاص بالقيم المعنوية

في بعض الأحيان تفضل المؤسسة شراء براءات اختراع و رخص صناعية من منافسيها أو شراء شهرة المحل أو مؤسسات جاهزة، بهدف تنمية عملها والتوسع أكثر و هذا بدل القيام بعمليات البحث والتطوير بنفسها، ومن بين الحلول المتاحة أمامها للحصول على تلك القيم المعنوية تقنية القرض الإيجاري، الذي يجنبها مشقة القيام بتلك العمليات بنفسها وإضاعة الوقت والفرص المتاحة في السوق.

الفرع الثالث: حسب معيار الجنسية (أو الإقليم)

ويقسم إلى قسمين هما:¹

أولاً: القرض الإيجاري الوطني (المحلي)

يعرف القرض الإيجاري على أساس أنه وطني عندما تجمع عملية شركة تأجير، أو بنكاً، أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي، وكلاهما مقيمان في نفس البلد، يعتبر محلياً إذا قام مؤجر في بلد ما بتأجير معدات إلى المستأجر مقيم في نفس البلد.

ثانياً: القرض الإيجاري الدولي

يعتبر القرض الإيجاري دولياً عندما يكون المؤجر والمستأجر مقيمان في بلدان مختلفان ويخضعان لتشريعات مختلفة ، وعندما يكون المورد و المؤجر مقيمان في نفس البلد بينما المستأجر في بلد آخر، فإن هذه العملية تأخذ صفة الدولية وتسمى بقرض إيجار للتصدير، وفي هذه الحالة فإن العقد الإيجاري يكون دولياً، أما عقد البيع (بيع الأصل من المورد و المؤجر) فهو عقد داخلي، لأن المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، أما عقد بيع الأصل من المورد للمؤجر يكون وحده دولياً إذا كان المؤجر والمستأجر مقيمان في نفس البلد وكان المورد مقيماً في بلد آخر، وبالتالي يكون عقد القرض الإيجاري من المؤجر والمستأجر داخلياً أو محلياً.

¹ - رقية سالم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض الايجاري

إن أهمية القرض الإيجاري تدفعنا إلى إظهار عيوبه ومزاياه حتى يستطيع المستثمر أن يقارن بينه و بين القروض الأخرى، ونتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا القرض الإيجاري

تتمثل مزايا القرض الايجاري في:¹

أولا: بالنسبة للمستأجر

-يقدم القرض الإيجاري تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات، مما يحقق سرعة الحصول على الأصول المطلوبة، ويوفر للمستأجر السيولة النقدية، ويحقق الأعباء المالية.

- يمكن للمستأجر من الحصول على أحدث المعدات الرأسمالية المتطورة ذات التكنولوجيا العالمية بأبسط الأساليب وفي اسرع وقت، ويمكن للمستأجر امتلاك المعدات اذا رغب في ذلك - .يعتبر تأجير الأصول بديلا عن طرح أسهم جديدة للشركة، أو البحث عن شركاء جدد، وما يحيط كل هذه الإجراءات من صعوبات.

- يتيح هذا الأسلوب تمويلا ذا تكلفة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة أساليب التمويل الأخرى، مما يخفض من تكاليف المنشأة، ويزيد من أرباحها.

- يفضل أسلوب القرض الإيجاري، أسلوب الإقتراض لشراء الأصول المطلوبة، إذ أن الأول بعيد عن الفوائد الثابتة التي يرغب الكثيرون في الابتعاد عنها لمعتقداتهم الدينية التي تحرم هذه الفوائد.

ثانيا: بالنسبة للمؤجر

-يمثل القرض الإيجاري نشاطه الرئيسي الذي يدر عليه عائدا معقولا لأمواله المستثمرة وبضمان جيد في الأصول المؤجرة ذاتها، حيث أن ملكيتها تظل له .

-يتم خصم نسبة تمثل قسط الإهلاك من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر، وصولا إلى صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول.

ثالثا: بالنسبة للإقتصاد الوطني:

-يساعد أسلوب القرض الإيجاري للأصول والمعدات الرأسمالية والوحدات الإنتاجية متوسطة الحجم على اقتناء معدات حديثة قد لا تتوفر لها إمكانية شرائها لضعف الموارد الذاتية أو لعدم قدرتها على طلب التمويل من البنوك، لعدم تمكنها من مقابلة متطلبات منح الائتمان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى .

¹ - أمال حذاق، القرض الإيجاري كبديل للقروض التقليدية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة عين فكرون "332"،

مذكرة شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأميمات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،

2014-2015، ص: 55-57.

-تواجد و إتاحة الأصول و المعدات الرأسمالية عن طريق القرض الإيجاري، يساعد على إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة، أو على تبني الوحدات القائمة لمشروعات توسعية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية .

-يترتب أيضا على إقامة مشروعات جديدة، أو على توسعات في المشروعات القائمة زيادة فرص العمالة في المجتمع، وهذه وظيفة اقتصادية واجتماعية هامة .

-يساعد أسلوب القرض الإيجاري على حصول المشروعات على معدات وآلات حديثة، ومن ثم أخذها بالأساليب التكنولوجية المتطورة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الإنتاج، ورفع الإنتاجية.

- في حالة القرض الإيجاري الدولي، أي في حالة كون شركة التأجير شركة أجنبية مركزها في الخارج فإن أسلوب القرض الإيجاري يكون ذا أثر إيجابي على مركز ميزان المدفوعات، إذ يقتصر التمويل إلى الخارج على الدفعات الإيجارية على مدى فترة استخدام الأصل الرأسمالي، عكس الحال فيما لو تم استيراد هذا الأصل من الخارج، وتم تحويل ثمنه مرة أخرى، والنتائج عن الشراء بما يشكل ضغطا على رصيد العملات الأجنبية، وبالتالي ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: عيوب القرض الإيجاري

بالرغم من المزايا والمنافع التي يتمتع بها القرض الإيجاري إلا أنه هناك عيوب وسلبات لهذه التقنية التمويلية، نذكر منها:

أولاً: بالنسبة للمؤجر

إن المؤجر معرض لصعوبات ومخاطر تهدد سير عملياته وحياة مؤسسته على الرغم من وجود ضمان قوي للمؤجر يضمن له حق استرجاع الإستثمار والمتمثل في الملكية القانونية، وهذه العيوب هي كالتالي:¹
-عند نهاية مدة العقد وإرجاع المستأجر الأصل المؤجر يجب أن تكون القيمة المتبقية المالية تساوي القيمة السوقية، وهذا تقادي لتحمل الخسارة من طرف المؤجر وإلا فهو يواجه خطر القيمة المتبقية .

-من حق المؤجر استرجاع استثماره وبيعه في السوق في حالة إفلاس المستأجر أثناء الإيجار فالمبلغ لرأس المال المتبقي والغير مهتلك من طرف الأقساط الإيجارية يكون حتما أقل من القيمة السوقية للاستثمار فهنا يواجه المؤجر خطرا مقابل انخفاض قيمة رأس المال المتبقي.

ثانياً: بالنسبة للمستأجر

تتمثل هذه العيوب في:²

¹ - هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - ، مذكرة شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 119 ، 120.

² - رقية سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

الفصل الثاني: الايطار العام للقرض الايجاري

-التكلفة المرتفعة تشكل عائقا كبيرا وعاملا أكثر سلبية بالنسبة للمستأجر فمبلغ الأقساط الإيجارية التي يدفعها هذا الأخير تتضمن تكلفة رأس المال المستثمر، مكافئة الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل، اهتلاك الاستثمار .

-تحمل مصاريف تسيير إضافية ناتجة عن العلاقة الثلاثية (المورد، المستأجر، المؤجر) مقارنة مع مؤسسات القرض الإيجاري.

- تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب خاصة عندما يحدث عدم توافق استثمار المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة فيصبح المستأجر لدفع أقساط إيجارية حتى نهاية مدة العقد بحجة أن المؤجر غير مسؤول عن العيوب الخفية للاستثمار .

- لا يسجل المستأجر قيمة التزاماته بخصوص ميزانيته باعتباره ليس المالك القانوني للأصل مما لا يتيح له تقديم ضمانات للدائنين المحتمل التعامل معهم مستقبلا.

المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الايجاري

يعتبر قرض الايجار من الأفكار الحديثة للتمويل التي ظهرت نتيجة للاحتياجات المتزايدة، مما أدى الى بروز أساليب للتمويل بالقرض الايجاري تسري وفق مراحل، لابد أن تركز هذه التقنية التمويلية الحديثة على عدة جوانب أساسية من أهمها الجوانب المالية.

المطلب الأول: أساليب التمويل بالقرض الايجاري

من أهم خصوصيات القرض الايجاري أن المستأجر يكون له حق شراء الأصل حيث يتم تملكه للأصل نفسه في آخر المدة بعد أن كان يملك المنفعة فقط ويتم هذا التملك من خلال أربعة أساليب، وهي:¹

-بمجرد سداد القسط الأخير.

-في نهاية المدة المتفق عليها يدفع المستأجر مبلغا رمزيا أو حقيقيا.

-في نهاية المدة المتفق عليها هناك وعد بالبيع في حالة سداد الأقساط.

-في نهاية المدة المتفق عليها يكون أمام المستأجر ثلاث خيارات وهي:

تملك السلعة لوجود وعد بالبيع-مد مدة الايجارة-رد الأصل للمستأجر.

وسنقوم بتوضيح ما جاء في كل أسلوب كالتالي:

الأسلوب الأول: سداد القسط الأخير

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار ينتهي بتملك الأصل الى المستأجر اذا رغب في ذلك مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي دفعت فعلا كأقساط ايجار لهذا الشئ المؤجر خلال المدة المحددة، إذ تنتقل ملكية الجزء المدفوع قيمته الى المستأجر فيسقط مقابله من الأجرة، ويصبح المستأجر مالكا _أيشتريا_ للشئ المؤجر تلقائيا بمجرد سداد القسط الأخير، دون حاجة الى ابرام عقد جديد.²

الأسلوب الثاني: في نهاية المدة المتفق عليها يدفع المستأجر مبلغا رمزيا أو حقيقيا

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار، يمكن المستأجر من الانتفاع بالأصل المؤجر في مقابل أجرة محددة في المدة المحددة للعقد، على أن يكون للمستأجر الحق في تملك العين المؤجرة في نهاية مدة الايجار مقابل مبلغ معين، ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي: أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات مثلا على أنك اذا وفيت بهذه الأقساط جميعها في السنوات الخمس بعتك هذه السلعة - اذا رغبت في ذلك - بثمن هو كذا، ويقول الآخر: قبلت، وهذه الصورة

¹-محمد عبد العزيز، حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

القاهرة، 1996، ص39.

²-جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص 174. (بتصرف)

يمكن تقسيمها الى صورتين احدهما أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا رمزيا، والثانية ان يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا حقيقيا.¹

الأسلوب الثالث: في نهاية المدة المتفق عليها هناك وعد بالبيع في حالة سداد الأقساط

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجارة، يمكنُ المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة ولمدة محددة، على أن المؤجر يعد المستأجر وعدا ملزما-اذا وفى المستأجر بسداد الأقساط الايجارية في المدة المحددة-ببيع العين المؤجرة في نهاية العقد على المستأجر بمبلغ معين.

ويمكن تصور صياغة العقد على الوضع الآتي: أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر-أو عام-هي كذا، لمدة خمس سنوات مثلا، وأعدك وعدا ملزما ببيعها لك اذا تم سداد جميع الأقساط الايجارية في المدة المحددة، ويقول الآخر: قبلت، فالعقد بهذه الصورة هو: اقتران الايجارة بوعد بالبيع.²

الأسلوب الرابع: تأخير السلعة مع وعد بالبيع من المؤجر الى المستأجر بان يبيع له السلعة بثمن محدد او حسب سعر السوق أو مد الايجار لمدة اخرى أو اعادة الأصل المؤجر الى المالك

يصاغ العقد على انه عقد ايجار يمكن المستأجر من الانتفاع بالأصل المؤجر في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للايجار على أن يكون للمستأجر في نهاية مدة الايجار الحق في ثلاثة أمور، هي:

- تملك الأصل المؤجر مقابل ثمن يراعى في تحديده المبالغ التي سبق له دفعها كأقساط ايجار، وهذا الثمن محدد عند بداية التعاقد أو بأسعار السوق عند نهاية العقد.
- مد مدة الايجار لفترة أو لفترات اخرى.
- اعادة الأصل المؤجر الى المؤسسة المالكة والمؤجرة له.

تصور هذه الصيغة يتم كالتالي: يقول البائع (المؤجر) أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر أو كل سنة لمدة ثلاث سنوات على سبيل المثال وفي حالة سداد كافة الأقساط الايجارية في نهاية المدة الايجارية أعدك ببيع السلعة في نهاية المدة الايجارية اذا رغب المشتري في ذلك، أو مد مدة الايجار أو رد الأصل المستأجر، نجد في هذا الأسلوب أنه تم الاتفاق بين المتعاقدين على استئجار السلعة وفي نهاية المدة بعد سداد الأقساط الايجارية يكون المستأجر الخيار بين الأمور الثلاثة السابق ذكرها.³

المطلب الثاني: مراحل سير عملية القرض الايجاري

للقرض الايجاري عدة مراحل كغيره من صيغ التمويل، نذكرها كما يلي:

المرحلة الأولى: دراسة العملية

وهي المرحلة التي يبدي فيها الطرف الأول رغبته في هذا العقد، مع تحديد مواصفات العين المطلوبة، حيث يقوم الطرف الثاني بدراسة هذا الطلب، ودراسة الضمانات المالية التي قدمها الطرف الأول، فان

¹-محمد عبد العزيز، حسن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 43_51.

²-نفس المرجع السابق، ص 53.

³-نفس المرجع السابق، ص 59.

رأى اجابته استوثق منه بوعد الايجار أو غير ذلك، وسعى في تملك العين المطلوبة ان لم تكن في ملكه.¹

المرحلة الثانية: تنفيذ العملية

وهي مرحلة تسبق عقد الايجار أحياناً، وفيها يرتبط الطرف الأول بالطرف الثاني بعقد وكالة لشراء الأصل من المورد أو المنتج لحساب الطرف الثاني، فان تم الشراء انتقلت ملكية الأصل من المورد الى الطرف الثاني.²

المرحلة الثالثة: المتابعة

يقوم كل من الطرفين (المؤجر والمستأجر) بالالتزامات المفروضة عليها طوال مدة سريان العقد، حيث يلتزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمعقود عليه وذلك بتسليمه الأصل حتى انتهاء المدة، ويشمل التسليم توابع العين المؤجرة التي لا يتحقق الانتفاع المطلوب الا بها حسب العرف، كما يلتزم المستأجر بدفع الأقساط الايجارية في الآجال المحددة المتفق عليها، ثم اعداد تقارير دورية عن المتابعة.³

المرحلة الرابعة: انتهاء عملية القرض الايجاري

عند انتهاء المدة الايجارية المتفق عليها والتي يكون خلالها عقد الايجار غير قابل للفسخ يكون أمام المستأجر خيارات ثلاثة، وهي:⁴

- _ اما أن يرد الأصل المؤجر الى المؤجر.
- _ أو يطلب اعادة التأجير بشروط جديدة.
- _ أو يملك العين المؤجرة.

ونوضح مراحل سير عملية القرض الايجاري كالتالي:

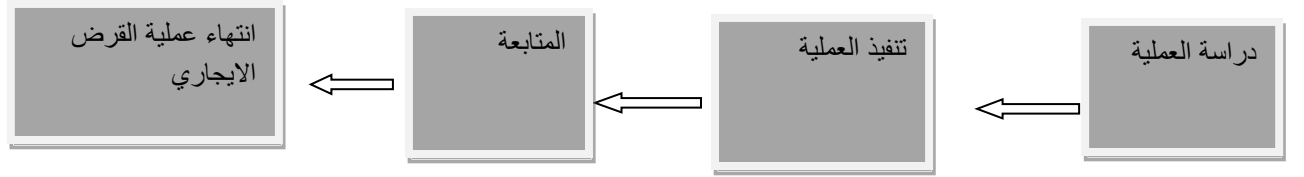
¹- آدم نوح معابدة، العمل المصرفي الإسلامي بين قرارات المجامع الفقهية والقوانين السارية (الاجارة المنتهية بالتمليك في ظل قانون التأجير التمويلي الأردني نموذجاً)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ماي_03 جوان 2009 ص24. (بتصرف)

²- نفس المرجع السابق، ص25.

³- محمد عبد العزيز، حسن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴- نفس المرجع السابق، ص 69.

الشكل رقم 03: مراحل سير عملية القرض الايجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع السابق.

المطلب الثالث: جوانب القرض الايجاري

هناك عدة جوانب للقرض الإيجاري، نذكر أهمها¹:

الفرع الأول: الجوانب المالية

قرار الإستثمار في حقيقته هو قرار مالي وبمعنى آخر فإن المؤسسة عندما تريد زيادة طاقتها الإنتاجية أو تحديدها، فهي تسعى في نفس الوقت لتحقيق عائد نقدي مادامت هذه الزيادة سوف تستلزم نفقة استثمارية جديدة، ومن ثم فقرار الإستثمار المالي سوف يحدد الطريقة المناسبة للتمويل كدالة للعائد أو العوائد المتوقعة وعليه سوف يتعرض لثلاث قيود، هي:

أولاً: قيد فني

يتعلق بظاهرة عمر الإهلاك الطبيعي وبعمر الإهلاك الاقتصادي للأجهزة والآلات الإنتاجية، فالعمر الفني يتمثل في الإهلاك الطبيعي أي تناقص الإنتاجية الطبيعية للآلات وإنخفاض درجة كفاءتها وهذا ما يقل تدريجياً من العوائد والمنافع المنتظرة من استغلالها، أما ظاهرة الإهلاك الاقتصادي فتبدو عندما تتناقص منفعة رأس المال الاقتصادية بأكثر مما يتناقص العمر الوظيفي وهذه الظاهرة هي نتيجة التقدم الفني الذي يقدم لنا باستمرار آلات وأجهزة حديثة ذات فعالية إنتاجية أكبر من الأجهزة القديمة وتظهر عندئذ ضرورات الإحلال المستمر، ومن هنا تبدو أهمية خلق قنوات تمويل مستمرة تربط بين رأس المال الصناعي، وهذا هو المظهر الأول للقرض الإيجاري .

ثانياً: قيد مالي

يتعلق بالعائد من الإستثمار وضرورة تحقيق مستوى من الأرباح والعوائد ليقول عن نفقة الإستثمار فالمشروع هو وحدة مالية تبحث عن أحسن الطرق لإستغلال أصولها النقدية لذلك فإن الكثير من القرارات الإستثمارية من الناحية التمويلية تراعي دائماً أن يغطي العائد من هذا الإستثمار تكاليفه، ومن هنا بدأ المظهر الثاني للقرض الإيجاري " أن الآلة دفع ثمنها من عائد تشغيلها".

¹ - حاجي حليلة، ساهل حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 38-41.

ثالثا: القيد الثالث

يعتبر إمتداد للقيد الثاني بحيث أن يكون لدى المشروع القدرة على تحقيق السيولة المستمرة والمستقلة، فالأصل الإستثماري لا يحقق عائدا مرة واحدة فالتكلفة تدفع مرة واحدة وتسترد على أقساط توزع على القدرة التي تعمل في خلالها الآلة أو مدة القرض وهذا هو المظهر الثالث للقرض الإيجاري.

الفرع الثاني: الجوانب القانونية

تحدد المؤسسة الراغبة في الحصول على هذا النوع من القروض نوعية الآلات التي تلزمها و مواصفاته الفنية، كما تختار المورد الذي يمدّها بالتجهيزات والآلات، بعدها تطلب من المؤجر أن يشتري الأصول التي اختارتها بهدف تأجيرها لها في مقابل الإلتزام بدفع أقساط الإيجار التي يتفق عليها طيلة مدة التعاقد فإذا وافق المؤجر على طلب المستأجر يبرم معه عقد القرض الإيجاري وهنا يقوم الخلاف حول التكيف القانوني لعقد القرض الإيجاري، فيبدو من الوهلة الأولى أن القرض الإيجاري يعد في جوهره عقد بيع مقابل ثمن أجل مع احتفاظ البائع بحق الملكية، فتشتري مؤسسة قرض الإيجار الآلة التي يرغب المستأجر في الحصول عليها ثم يقوم ببيعها بالأجل إلى مستأجرها مقابل المبالغ الدورية التي تحصل عليها مع احتفاظها بحق الملكية على سبيل الضمان إلى حين الوفاء بكامل الثمن، غير أن هذا القول فيه مزج بين القرض الإيجاري والبيع الإيجاري، فهذا الأخير يختلف عن القرض الإيجاري، حيث تنتقل ملكية الأصول محل عقد البيع الإيجاري تلقائيا في نهاية مدة العقد إلى المستأجر إذا أوفى بالدفعات الإيجارية الواجبة بينما القرض الإيجاري يترك للمستأجر ثلاث اختيارات عند نهاية العقد، إما تجديد العقد أي إعادة تأجيره مدة أخرى مقابل أقساط جديدة ومنخفضة، أو إعادة الأصول المؤجرة أو شرائها من المؤجر بقيمة متبقية.

وهناك تصور آخر لعقد القرض الإيجاري يتمثل في اعتباره قرضا مضمونا بحق الملكية، فمؤسسة القرض الإيجاري تقرض عميلها، الأموال اللازمة لشراء الآلات والتجهيزات المشتراة كضمان إلى حين وفاء المستأجر بكامل قيمة القرض، هذا التصور قد يكون مقبولا من الناحية الإقتصادية، فهو يبرز دور مؤسسة القرض الإيجاري في منح القرض غير أنه لا يستقيم مع نصوص القانون، فالمرشع نظم عقد القرض الإيجاري على أساس أنه عقد إيجار من نوع خاص.

ومن الجلي أن القرض الإيجاري يختلف عن كل صور التمويل الأخرى، فهو وسيلة من وسائل التمويل العيني، يتضمن استخدام عقد إيجار بعد تحرير أحكامه كأداة فنية وقانونية لتحقيق هدف إقتصادي هو منح القرض.

الفرع الثالث: الجوانب المحاسبية

للقرض الايجاري جوانب محاسبية كالآتي:

✓ بالنسبة للمستأجر:

في قرض الإيجار التشغيلي يقوم المستأجر بتحميل إيرادات الفترات المالية الجارية بمصروفات الإيجار الدوري الذي يقوم بسداده إلى المؤجر كمصروف، ويراعي هنا أن يترتب على مثل هذه العقود آثار على المركز المالي للمستأجر حيث لا نسجل أي من قيمة الأصل أو الإلتزامات المترتبة على العقد في الدفاتر المحاسبية للمستأجر، ويتم إدراج مصروف الإيجار السنوي ضمن عناصر المصروفات الجارية في قائمة الدخل، أما في قرض الإيجار المالي فيقوم بالقيود المحاسبي كما لو كان عقد شراء أصل ثابت مقابل إلتزامات طويلة الأجل أو بعبارة أخرى شراء أصل على حساب طويل الأجل وبناءً عليه يتم إثبات كل من الأصل والإلتزام للمبلغين وأيهما أقل.

- القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد تشمل العناصر التالية: الحد الأدنى لدفعات الإيجار الدورية، قيمة شراء الأصل المنخفضة أو أي من العنصرين التاليين إذا لم يكن للمستأجر حق الشراء، القيمة المتبقية للأصل قيمة الغرامة التي قد يلتزم المستأجر في حالة فشله في تجديد العقد أو تمديده .

- القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر في تاريخ بداية تنفيذ عقد الإيجار.

✓ بالنسبة للمؤجر:

ففي قرض الإيجار التشغيلي يتم تسجيل دفعات الإيجار التي يتسلمها المؤجر تحت هذه الطريقة في حساب الإيرادات الخاصة بالأصول المؤجرة، مقابل ذلك يقوم باستهلاك تلك الأصول وتحميل قيمتها على إيرادات نفس الفترة بالإضافة إلى كافة المصروفات الأخرى مثل الصيانة والضرائب والتأمين وما إلى ذلك، ويجب التمييز بين أصول الشركة الثابتة التي تقوم باستخدامها وتلك التي تقوم بتأجيرها لفترات طويلة الأجل ، حيث تقيد الأصول المؤجرة في حساب مستقل باسم " مباني وآلات مؤجرة للغير " أو " استثمارات في أصول مؤجرة للغير ضمن عناصر الأصول الثابتة ، ويجب كذلك التمييز بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالأصول المؤجرة وباقي الإيرادات والمصروفات الأخرى التي تحققها المؤسسة عندما تبلغ نتائج عمليات التأجير قدراً هاماً له أثر ملحوظ على الدخل السنوي للمؤجر .

أما في قرض الإيجار المالي فيقوم المؤجر باستبدال حساب الأصل المؤجر بحساب " مديني عقود الإيجار " وحتى يمكن إعداد القيود اللازمة لإثبات العقد المالي لابد من توفر المعلومات التالية إجمالي الاستثمارات، إيرادات الفوائد غير المحققة، وصافي الاستثمارات، ويتم إثبات قيمة إجمالي الاستثمارات في حساب مديني عقود الإيجار عند بداية تنفيذ عقد الإيجار، ثم استبعاد جزء من إيرادات الفوائد غير المحققة في نهاية كل سنة خلال سنوات عقد الإيجار، ويتم إثبات إيرادات الإيجار المحتملة مثل تلك التي تحدد قيمتها كنسبة من المبيعات المستقلة¹.

¹ نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

لقد انصبّ الاهتمام خلال الفصل الثاني على دراسة القرض الإيجاري كتقنية تمويلية حديثة، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق لهذه التقنية من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالقرض الإيجاري، من خلال تقديم لمحة تاريخية عن نشأته وتطوره، وبعض التعاريف الخاصة به، والخصائص التي تميزه، وكذا التعرض لمختلف الأنواع التي يمكن أن يتخذها، كما قد تم تقييم القرض الإيجاري كأداة تمويلية للمشاريع الاستثمارية من خلال عرض المزايا التي يقدمها وكذا عيوبه بالنسبة لكل أطراف العقد. كما تم الإشارة إلى مختلف أساليب التمويل بالقرض الإيجاري، والمراحل التي تمر بها هذه العملية، ثم ذكر أهم جوانب القرض الإيجاري المنظمة للعلاقة بين أطراف العملية. ما يمكن الوصول إليه من هذا الفصل أن القرض الإيجاري ظهر كتقنية تمويلية حديثة إستجابة لمتطلبات التمويل الجديدة وظهور المشاريع الاستثمارية ذات الاحتياجات المالية الخاصة، وذلك لتجاوز مشاكلها التمويلية المتمثلة في ضعف التمويل الذاتي وقلة مصادر التمويل الخارجي وصعوبة الحصول على الموارد المالية من البنوك، حيث أصبح القرض الإيجاري يساهم بدرجة كبيرة في تمويل تلك المشاريع، وهذا نتيجة للمزايا التي يقدمها لها والتي لا تتوفر في مصادر التمويل الأخرى، والجزائر من بين الدول التي اهتمت بالقرض الإيجاري، حيث أصبح يحظى بإطار تنظيمي وتشريعي مما أدى إلى ظهور مؤسسات مالية مختصة في هذا المجال من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي سوف نقوم بدراسة تجربتها في هذا المجال في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: واقع
القرض الايجاري في
تمويل المشاريع
الاستثمارية على
مستوى بنك الفلاحة
والتنمية الريفية-
وكالة ميلة-

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى كل المفاهيم المتعلقة بكل من المشاريع الاستثمارية والقرض الإيجاري، سنحاول من خلال الفصل الثالث تسليط الضوء على الجانب التطبيقي لعملية تسيير القرض الإيجاري الموجه للمشاريع الإستثمارية خاصة المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من أبرز البنوك الجزائرية في هذا المجال، ومحاولة إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود عمليا في هذا البنك ومحاولة معالجته.

وعلى هذا الأساس قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة لمعرفة الكيفية التي يقوم بها البنك لتمويل المشاريع الإستثمارية خاصة الفلاحية منها من خلال نوع من القروض يسمى القرض الإيجاري ولمعرفة الجوانب التي يغطيها هذا الأسلوب التمويلي في هذا المجال.

وفي سبيل الحصول على معلومات تفيدنا تخص هذا النوع من القروض توجهنا إلى المكلف بهذه الخدمة على مستوى الوكالة، كما قمنا بمقابلات شخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف البنك والهيكل التنظيمي، وبهدف إسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية للقرض الايجاري كأهم القروض الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية وأكبرها وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إحدى وكالاتها وهي وكالة ميلة الذي يقع في حي 500 مسكن، من خلال نشأتها والتعريف بالوكالة ومختلف مهامها والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة -

هذا المطلب سيتم تخصيصه لنشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة- حيث سيتم معرف نشأة هذا البنك والتعريف به.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية رابع بنك تجاري، لكنه متخصص في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقد نشأ بعد الإستقلال أي إعادة الهيكلة التي بدأ إنجازها بتاريخ 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 106/ 82 وقد نشأ برأس مال قدره واحد مليار دينار جزائري وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل النشاطات المتصلة به بالإضافة إلى الصناعة و الحرف التقليدية في الأرياف والمهن الحرة والمؤسسات الخاصة المتواجدة في الريف، ويهدف هذا البنك إلى تطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي والحيواني) ولقد قُسمَ هذا البنك إلى عدة فروع ووكالات مستثمرة عبر كامل التراب الوطني، حيث وصل عدد وكالاته اليوم ب 326 وكالة وأكثر من 7000 موظف يعملون بصلاحيات واسعة في عملية منح القروض.¹

أما بالنسبة للمجمع الجهوي لولاية ميلة فقد تم إنشاؤه في 04 جانفي 2004 بعد أن كانت وكالاته تابعة لمجمع قسنطينة، ويتمثل الدور الرئيسي للمجمع في كونه وسيط بين المديرية العامة بالجزائر العاصمة من جهة والوكالات المحلية للاستغلال من جهة أخرى، كما أنه يعمل على تقديم الدعم اللوجستي والتقني للوكالات التابعة له وهو يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث يعطي بفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وتوجيه وتنسيق ومراقبة ومتابعة جميع الوكالات التابعة له، وبموجب التنظيم الجديد لسنة 2004 تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى بالمجمعات الجهوية للاستغلال GRE والتي تتفرع بدورها إلى عدة مصالح.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم ملكيته للقطاع العمومي، إذ أخذ صلاحيته في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:

- تنمية مجموع القطاع الفلاح؛

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

-تطوير الأعمال الفلاحية والتقليدية والزراعية والصناعية؛

- تمويل العديد من القطاعات الأخرى وخاصة تمويل المشاريع المصغرة.

إن المجمع الجهوي للاستغلال ميلة GRE يرمز له بـ 055 وهو المشرف على الوكالات التسعة بما فيها وكالة ميلة 834، وهو الوحيد الذي يمكننا من الحصول على إحصائيات إجمالية لكامل وكالات الولاية وهذه ميزة أساسية تساعد في معرفة دور وحصة القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة عامة، ويقوم المجمع للاستغلال بالإشراف على الوكالات المحلية للاستغلال التالية فرجيوة، شلغوم العيد، ميلة، وادي العثمانية، التلاغمة، واد النجاء، تاجنانت، الرواشد، القارم. انطلاقا من كون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة) هو الممول الوحيد للقرض الإيجاري بولاية ميلة، وهو المشرف على الوكالات التسعة بولاية ميلة، وبما أن مكان تربعنا تم على مستوى مدينة ميلة فإن محور دراستنا سيكون على مستوى وكالة ميلة فقط وبالتالي المعلومات والاحصاءات التي سندرسها متعلقة بوكالة ميلة فقط وليس بالمجمع الجهوي للاستغلال ككل.

ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - بالميزتين التاليتين: أن البنك يقبل الودائع بمختلف أشكالها وأنه بنك للتنمية، ومنه فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - يساهم في تنمية القدرة على تلبية الحاجيات المحلية وكذا رفع المستوى المعيشي و تنمية الريف الذي يمثل سكانه أكثر من 60% من إجمالي السكان، وكذا المشاركة في تمويل القطاع الفلاحي المحلي و إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي للفلاحة ورفع الإنتاج الفلاحي.

ويقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-في حي 500 مسكن وسط المدينة وبالضبط قرية محطة المسافرين. (ملحق رقم 1)

والجدول التالي يوضح بعض المعلومات الخاصة عن البنك:

الجدول رقم(02): معلومات خاصة بالبنك

رقم تعريف المجمع الجهوي للاستغلال	055
وكالة ميلة	834
المكان	حي 500 مسكن
ساعات العمل	من الأحد الى الخميس من الساعة 08:00 الى الساعة 12:00 صباحا ومن 13:00الساعة الى الساعة 16:30 مساء.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

تم تخصيص هذا المطلب إلى مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-، حيث سيتم التطرق إلى مختلف وظائف هذا البنك والأهداف التي يرجو الوصول إليها.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

يمكن حصر مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله-في مهمتين أساسيتين، وهما:

✓ **المهمة الأولى:** تتمثل في تلقي الودائع، توزيع ومنح القروض.

✓ **المهمة الثانية:** تتمثل في برنامج التنمية المرتبط بتنمية القطاع الفلاحي، ويمكن تلخيص مختلف

الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله -، كما يلي¹:

- تمويل مختلف الهياكل والنشاطات الفلاحية والصناعية التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي؛

- تمويل الهياكل الأخرى المتبقية ولها علاقة بالقطاع الفلاحي؛

- تمويل الهياكل والنشاطات الفلاحية والتقليدية في الوسط الريفي؛

- زيادة توزيع القروض بالشكل الذي يتماشى مع سياسة الحكومة؛

- يتولى الوسائل الأساسية التي تعطيها إياه الدولة بصدد تأمين التمويل؛

- يقوم بفتح حساب للزبائن؛

- يقوم بكل العمليات البنكية والمالية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

من بين الأهداف التي يرغب بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله - في تحقيقها، نذكر ما يلي²:

-يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته وذلك من خلال تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي

بعد أن كان هذا المجال قبل 1982م محتكرًا من طرف البنك الوطني الجزائري؛

- ترقية النشاطات الحرفية والفلاحية والصناعية وضمان لها التمويل حسب القوانين المعمول بها؛

- تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح؛

- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني؛

- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن؛

- الحفاظ على صحته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات؛

- جلب الزبائن لتحقيق أكبر قدر ممكن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

¹-معلومات مقدمة من طرف البنك.

²-معلومات مقدمة من طرف البنك.

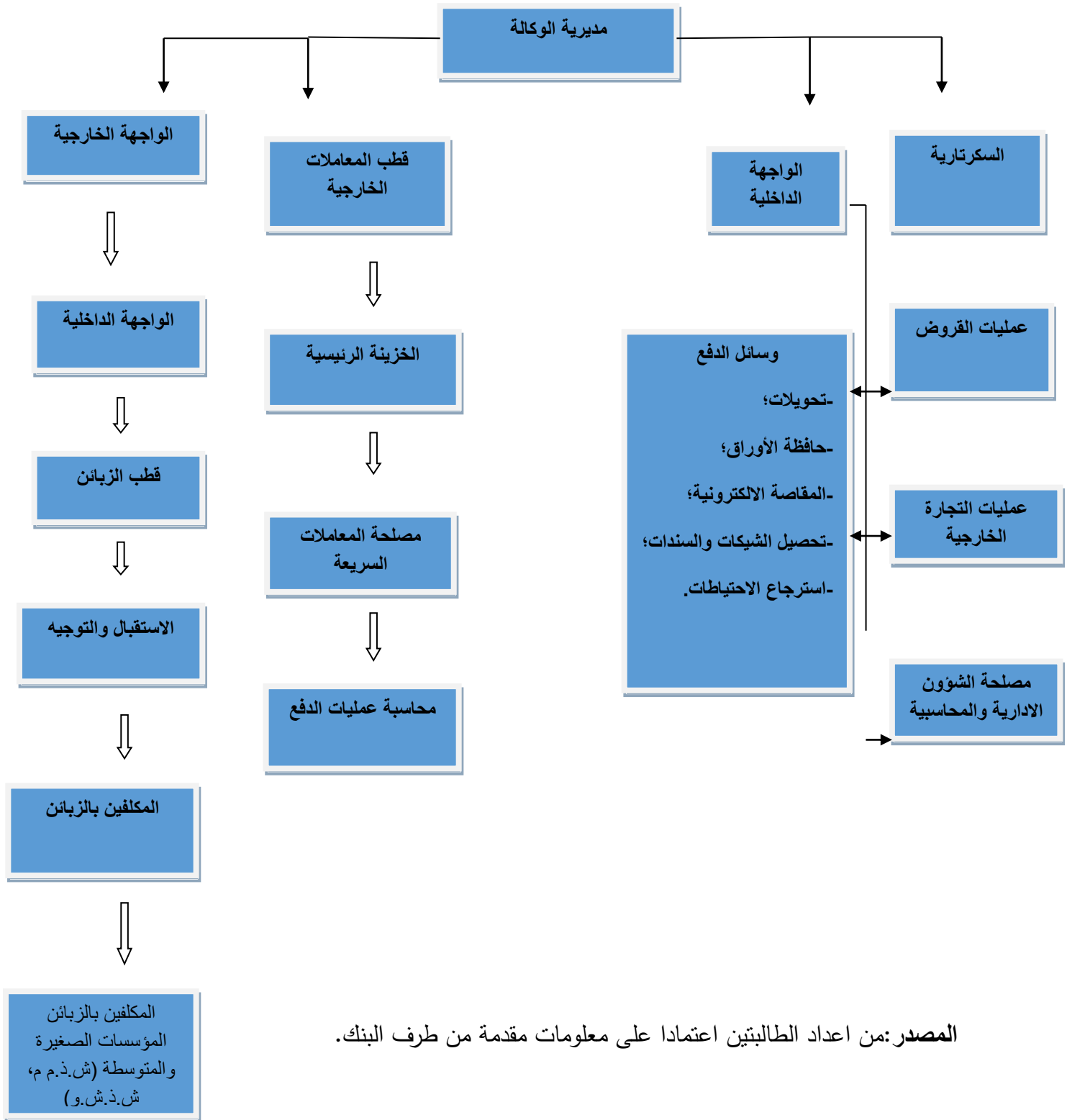
الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله-

اعتمدت وكالة ميله هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل
التكنولوجيات ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المعتمدة منذ سنة
2004 إلى حد الآن:¹

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

¹-وثائق مقدمة من البنك.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك
 الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-



تتكون وكالة ميلة من عدة مصالح وأقسام نذكر هذه المصالح فيما يلي:¹

¹-معلومات مقدمة من طرف البنك.

✓ الشؤون الإدارية

تنقسم مصلحة الشؤون الإدارية الى أربعة فروع، وهي:

- **المديرية:** تتمثل مهامها في:

-تأطير العمليات المالية ومتابعتها.

-دراسة التقارير والأعمال اليومية.

-التوجه والاشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة.

-اتخاذ القرارات في حدود السلطات المخولة له.

-ممارسة السلطة السليمة على الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية.

-التوقيع على مختلف الوثائق.

-العمل على رفع حصة الوكالة والتنسيق بين الوكالات الأخرى.

-العمل على جلب أكبر عدد من الزبائن.

- **الأمانة العامة:**مهامها، هي:

-كتابة التقارير واستقبال البريد الوارد والصادر وتوجيهه للمصالح المختلفة.

-ادارة المواعيد الرسمية كمدير الوكالة.

-تنظيم كل الوثائق التي تحتاج الى امضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين والزبائن.

- **الأرشيف:** مهام الأرشيف، هي:

-استلام الوثائق من مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع.

-تدوين وتنظيم هذه الوثائق بحسب النوع والسنة.

-تنقية هذه الوثائق حتى لا تتلف.

-اعلام المدير العام في حال وقوع أي ضياع أو سرقة.

- **القرض:** مهام فرع القرض هي:

-دراسة ملفات القروض.

-تصنيف القروض الممنوحة الى قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

-تسليم وترحيل ملفات القروض الى لجنة القروض "مدير الوكالة، المشرف، أحد المكلفين بالزبائن".

-اعداد محضر خاص بدراسة ملفات القروض والاعلان عن الموافقة أو رفض القرض.

✓ خلف المكتب

تنقسم مصلحة خلف المكتب الى أربعة فروع، وهي:

- **المنازعات:** تتمثل مهام المنازعات في:

-التكفل بكل الشؤون القانونية.

- دراسة كل المنازعات التي تحدث بين الوكالة والزبون.
- **التحويلات:** مهام فرع التحويلات، هي:
 - تحويل المبالغ من حساب الى حساب آخر أو من حساب الى عدة حسابات أخرى.
 - تحويل مبلغ معين الى وكالات البنك.
- **المحفظة:** تتمثل مهامها في:
 - تحصيل الأوراق التجارية، الصكوك والكمبيالات والسند لأمر.
- **المحاسبة:** تتمثل مهام المحاسبة في:
 - تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد اطفائها بين البنوك وغرفة المقاصة بالبنك المركزي.
 - تنظيم كل يوم قائمة بما له وعليه اتجاه البنك الآخر.
 - مراقبة حركة الحسابات والعمليات التي تتم من خلال يوم العمل داخل الوكالة.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية للقرض الايجاري كأهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة- لتمويل المشاريع الفلاحية

في هذا المبحث سيتم استعراض تعريف القرض الايجاري من منظور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية تقديم ملف لطلب القرض الايجاري، مع محاولة ابراز مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

وسيتم اجراء دراسة مقارنة للقرض الايجاري ببعض القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك وعرض التطورات التي طرأت عليه. وفي الأخير سيتم اجراء تقييم شامل للقرض الايجاري لابرار فعالية هذا القرض في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

المطلب الأول: الاطار العام للقرض الايجاري المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا المطلب سيتم معرفة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الايجاري، والملف المطلوب لطلب هذا القرض ودراسة البنك لهذا الملف.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الايجاري

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة. القرض الايجاري على أنه عبارة عن قرض متعلق بالمعدات الفلاحية، اذ أنه عملية يتم بموجبها الطرف المؤجر مع الطرف المستأجر بعقد يسمى عقد التموين مع طرف ثالث وهو المورد من أجل اقتناء معدات أو الآلات أو وسائل انتاج....، ثم يقوم الطرف المقرض بعقد آخر يسمى عقد الايجار مع الطرف المستأجر، هذا الأخير يكون له حق استعمال أو الانتفاع من تلك المعدات في مقابل دفع ايجار، ويتضمن عقد القرض الايجاري نقل جميع الحقوق والالتزامات والمخاطر والملكية نحو المستأجر.

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-فقد تم ادماج هذا النوع من التمويل بموجب المقرر رقم 08.11 في 3 أبريل 2008 ويوجه هذا النوع من التمويل إلى المستثمرين النشطين في مجال الفلاحة في ولاية ميلة.¹

الفرع الثاني: الملف اللازم لطلب قرض ايجاري وكيفية دراسته ومدته

إن عملية طلب القرض الايجاري تمر بالإجراءات التالية:²

أولاً: الملف اللازم لطلب قرض ايجاري

يعتبر القرض الإيجاري من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-والتي يقوم من خلالها بتمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.ويمكن تصنيف الملفات التي يقدمها طالب القرض وفق ما يلي:

1-الملف المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل الملف المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في:

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون؛
- سجل تجاري؛
- تأشيرة خاصة؛

¹-مقابلة مع السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض.

²-معلومات مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

-وثيقة عدم الخضوع للضريبة؛

-دراسة تقنية اقتصادية المشروع .

✓ بالنسبة للمؤسسات التي ستبدأ نشاطها هذه السنة:

- تقديم ميزانية افتتاحية تقديرية لمدة خمس سنوات الآتية.

- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناؤه.

2-الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي:

يتمثل الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي، في:

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون؛

-شهادة ميلاد؛

-شهادة الإقامة؛

-نسخة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛

-بطاقة الفلاح؛

-عقد يثبت استغلاله للأرض(عقد إيجار، أو عقد ملكية للسنوات المقرر إنشاء المشروع فيه)؛

-فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناؤه؛

-وثيقة تقنية للمشروع؛

-مخطط تقني على المنتج المراد تحقيقه؛

-شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تثبت عدم وجود دين.

3-الملف المتعلق بالأنشطة الأخرى:

للأنشطة الأخرى أيضا ملف، فبالإضافة إلى الوثائق التعريفية للطلب والتقسيم أعلاه يجب تقديم الوثائق

المتعلقة بالمشروع المراد ومختلف الشهادات المتعلقة بالمهنة.

ثانيا: دراسة ملف القرض الايجاري

يتم دراسة ملف طلب قرض ايجاري بتقديم الفلاحين والمزارعين وأصحاب المستثمرات الفلاحية إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطلب تزويدهم بالجرارات والحصادات وآلات الرش المحوري وغيرها في اطار القرض الايجاري. بعد إحضار الفلاح للملفات المطلوبة منه (بطاقة فلاح، البطاقة الوصفية وغيرها من الوثائق...) من أجل طلب القرض الايجاري ويقدمها للوكالة، بعد احضاره تقوم الوكالة بدراسة الملفات التي تكون في ثلاثة نسخ، فالمكلف بالزيائن على مستوى الوكالة يقوم بمراجعة الملف وفحصه بدقة كما يقوم بالزيارة الميدانية له للتحقق، ويرسل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال، فتقوم هاته الأخيرة بدراسة الملف لمدة 15 يوما من أجل تقديم الدعم له وذلك بعد إعطاء قرار الدعم للفلاح من قبل مديرية المصالح الفلاحية.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

قيمة الدعم بالنسبة للجرارات والمعدات الفلاحية تقدر ب 30%-35%، أما الحاصدات فيقدر الدعم 60%، وللحاصدات نوعين إما يدفع الحاصدة القديمة في إطار تجديد الحاصدة القديمة، وذلك بعد دفع الفلاح للحاصدة القديمة للدولة من أجل تقييمها بقيمة 10% من العتاد وتعطيه دعم 50% و 40% قرض بنكي لمدة 7 سنوات. فيقوم المجمع بدراسة ملفه للمرة الأخيرة ويعطوه قرار منح القرض الذي فيه الوثيقة الأساسية التي هي وثيقة الترسيع بمنح القرض والذي يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بطلب القرض وبالقرض وبالضمانات وبكيفية التسديد.¹

1-معلومات عامة عن طالب القرض

تتعلق الدراسة بالسيد "س" البالغ من العمر 56 سنة والمتحصل على قرض ايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يملك مساحة 20 هكتار الواقعة بالمكان "ج" بولاية ميلة.²

2-معلومات عامة عن القرض المقدم

-نوعية القرض المقدم: قرض ايجاري عبارة عن حاصدة.

-طريقة التسديد: تكون طريقة تسديد الايجار من خلال دفع الفلاح للحاصدة القديمة للدولة بعد تقييمها ب 10% من العتاد من أجل تجديدها وتعطيه دعم 50% و 40% قرض بنكي لمدة 5 سنوات في مثالنا. كما يقوم المجمع باعفائه من التسديد في السنة الأولى ويسدد قيمة الفائدة فقط ابتداء من السنة الثانية الى السنة الخامسة، ويكون التسديد على أقساط ثابتة.³

ثالثاً: مدة دراسة القرض الايجاري

تتم مدة معالجة ملف القرض الايجاري لطلب التمويل على كل مستوى من المستويات الثلاثة كما يلي:

-الوكالة المحلية للاستغلال "ALE": مدة المعالجة فيها تدوم 15 يوماً.

-مجموعة الاستغلال الجهوي "GRE": مدة الدراسة 15 يوماً.

-مديرية تمويل الفلاحة والصيد البحري "DFAPA": مدة الدراسة 15 يوماً.

الفرع الثالث: مساهمة القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

تتمثل مساهمة القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من خلال ملفات الزبائن المطروحة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي سنوجزها في الجداول الآتية:⁴

الجدول رقم(03): القرض الايجاري لسنة 2019

¹-مقابلة مع رئيس مصلحة متابعة القروض السيد دحمان زكرياء.

²-معلومات مقدمة من طرف بنك البدر.

³-معلومات مقدمة من طرف بنك البدر.

⁴-وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك
الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

الوحدة: د ج

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	56	157 605 682 ,27
الحاصدات	25	99 598 000, 00
المجموع	81	257 203 682, 27

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 2.(الرجوع الى الملحق رقم2)

نلاحظ أن الجرارات هي الأكثر طلبا سواء من حيث عدد الملفات أو من حيث القيمة فهي الأكثر استخداما في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في سنة 2019.

الجدول رقم(04): القرض الايجاري لسنة 2020

الوحدة: د ج

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	50	150 865 706 ,78
الحاصدات	5	20 915 580 , 00
المجموع	55	171 781 286 ,78

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم2.(الرجوع الى الملحق رقم2)

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

نلاحظ أنه في سنة 2020 الجرارات أيضا هي ذات عدد الملفات الأكبر وذات القيمة الأكبر وهذا لكثرة الطلب عليها، حيث ستخدم في العديد من النشاطات. كما بدأت في التناقص مقارنة بعدد ملفات وقيمة الجرارات سنة 2019 وهذا بسبب أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الوطني للبلاد. كما نلاحظ أيضا أن مجموع المبالغ الممنوحة للمعدات لسنة 2019 يفوق مجموع المبلغ الممنوحة للمعدات لسنة 2020.

الجدول رقم (05): القرض الايجاري بالنسبة للربع الأول لسنة 2021

الوحدة:دج

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	3	9725 415 ,80
الحاصدات	0	0 ,00
المجموع	3	9725 415, 80

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم2.(الرجوع الى الملحق رقم2)
نلاحظ أنه في سنة 2021 عدد ملفات الجرارات والمعدات المستخرجة من قبل المستأجرين تبلغ 3 ملفات، أما بالنسبة للحاصدات فلم يتم منح أي قرض على شكل حاصدة وبالتالي لم يتم وضع أي ملف. إن هذه الاحصائيات ضعيفة على الرغم من أنها تخص سنة واحدة، والدليل على ذلك لو تم مقارنة متوسط عدد الجرارات للربع السنة 2020 نجده 12.5 جرار أكبر بأربعة أضعاف الربع الأول 2021.

الفرع الرابع: الدراسة المالية للمشروع والضمانات التي يشترطها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لتسهيل فهم عملية منح القرض الايجاري يتم دراسة حالة لأحد الزبائن وبيان الضمانات التي يشترطها البنك.

أولاً: دراسة حالة لقرض ايجاري مقدم لأحد الزبائن

بالنسبة لحالة طلب فلاح لقرض ايجاري متمثل في الحاصدة تتمثل في: ¹

¹وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

الجدول رقم(06): القيمة المالية للحاصدات

طبيعة الاستثمار	المدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ الإجمالي
حاصدة	متوسط المدى	1	9959800	9959800
المبلغ الاجمالي للمشروع				9959800
التسبيق على الكراء(10%)				995980
القرض البنكي				3983920
الدعم FNDA				4979900

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.(الرجوع الى الملحق رقم3)

نلاحظ أن الزبون طلب حاصدة واحدة وأن سعر الوحدة هو نفسه السعر الاجمالي المتحصل عليه، وبالتالي يتم حساب كل من التسبيق على الكراء والقرض البنكي والدعم كما يلي:

1-حساب التسبيق على الكراء:

بالنسبة لكيفية حساب التسبيق على الكراء فيقدر ب10% من المبلغ الاجمالي، وتحسب كما يلي:
التسبيق على الكراء = $9959800 \times 10\% = 995980$ دج.

2-حساب القرض البنكي:

والقرض البنكي هو 40% من المبلغ الاجمالي، ويحسب كما يلي:
القرض البنكي = $9959800 \times 40\% = 3983920$ دج.

3-حساب الدعم:

أما بالنسبة للدعم فيقدر ب 50% من المبلغ الاجمالي، ويحسب كما يلي:
الدعم = $9959800 \times 50\% = 4979900$ دج.

ثانيا: الضمانات

وتتمثل في الضمانات الحاصرة والضمانات غير الحاصرة، كما يلي:¹

1-الضمانات الحاصرة:

تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

- التزام وتعهد برهن المعدات أو وسائل النقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الالتزام وتعهد باكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تمويل قرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- دفع المساهمة الشخصية؛
- إمضاء سندات لأمر .

2-الضمانات غير الحاصرة:

تتضمن في:

- رهن المعدات أو وسائل النقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - اكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - تنتقل ملكية الأصل لمالكه في حالة تسديده للمبلغ المتفق عليه مع تسديد القيمة المتبقية والمتمثلة في 2% من قيمة العتاد ويقوم البنك بعد ذلك بنقل الملكية.
- والقرض الايجاري أيضا معفى من الرسم على القيمة المضافة وذلك من أجل ترقية المنتج المحلي.

المطلب الثاني: مقارنة القرض الايجاري ببعض القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك

الفلاحة والتنمية الريفية

هذا المطلب هو توضيح لمقارنة القرض الايجاري ببعض القروض الفلاحية الأخرى كقرض الرفيق والقروض الكلاسيكية وغيرها الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة، اضافة الى ابراز تطور مسار القرض الايجاري من جهة أخرى.

الفرع الأول: القروض المنافسة للقرض الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا لاهتمام الدولة بتمويل القطاع الفلاحي تم استحداث العديد من القروض الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة . والتي توجه لتمويل القطاع الفلاحي والريفي والصناعات الغذائية والري من خلال صيغ تمويل منافسة للقرض الايجاري وهي كالتالي:²

أولا: القرض الكلاسيكي وقرض وكالات الدعم

يدخلان ضمن تصنيف قروض الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل وهي كالتالي:

¹-مقابلة مع السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض .

²-معلومات مقدمة من طرف البنك .

1. القرض الكلاسيكي: هو عبارة عن قرض استثماري موجه لتمويل عمليات شراء معدات الانتاج او وسائل النقل أو لتجديد الطاقات الانتاجية لوحداث الانتاج المختلفة فهو من القروض المنافسة للقرض الايجاري، يستفيد منه المستثمرون بجميع انواعهم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والذين ينشطون في مختلف مجالات انتاج السلع والخدمات سواء كانوا قطاع عام أو خاص.

ويتكون هيكله التمويلي من مبلغ القرض بنسبة 70 % من التكلفة الاجمالية، ومبلغ المساهمة الشخصية بنسبة 30 % من التكلفة الانتاجية نقدا أو عينا، واغلب الضمانات المقدمة فيه هي رهن معدات الانتاج والعقارات واكتتاب عقود تامين المعدات الممولة.

2. قروض وكالات الدعم:

هي أيضا من قروض الاستثمار وتشمل ما يلي:

أ. قرض في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: هو من قروض تمويل العتاد الفلاحي ولكن مورد العتاد هنا يكون من اختيار المقرض وليس البنك بشرط موافقة الوكالة عليه، ويوجه للأشخاص ذوي الاعمار من 18 الى 35 سنة وحتى 40 سنة، ويكون التمويل فيه ثلاثيا كمايلي: . القرض البنكي: 70 %.

. المساهمة الشخصية : 1 % لما يكون المبلغ أقل من خمسة ملايين دينار، و 2 % لما يكون المبلغ اكبر من خمسة ملايين دينار.

. قرض بدون فائدة (ANSEJ): 28 % أو 29%، ابتداء من سنة 2015 أصبحت المشاريع تمول باحتساب جميع الضرائب خاصة الرسم على القيمة المضافة.

ب-قرض الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة: للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، وهيكل التمويل هو مثل قرض ANSEJ.

ج-قرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: يكون عمر المستفيد ما بين 18 و 60 سنة بمبلغ لا يتجاوز 100 ألف دينار جزائري.

في هذه القروض الثلاثة يكون القرض لمدة 8 سنوات بالنسبة للقرض البنكي وخمس سنوات بالنسبة لقرض الوكالة المدعم 100 %، ويظهر الواقع العملي لهذه القروض أن نسبة القروض غير المسترجعة كبيرة جدا.

ثانيا: قرض الرفيق وقرض التحدي

يعتبر قرض الرفيق من قروض الاستغلال المدعمة من طرف الدولة بآلية خاصة تشمل معدل الفائدة والتسديد اللاحق لمبلغ القرض، في حين أن قرض التحدي بنوعيه التقليدي والفدرالي هو من قروض الاستثمار المدعومة في معدل الفائدة.

1-قرض الرفيق RFIG : هو قرض في اطار قانون التوجيه الفلاحي أنشئ على اثر اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى. وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه نحو تمويل الاحتياجات الموسمية للفلاحين مثل زراعة الحبوب والبقول وتكثيف المنتجات الفلاحية ونتاج البذور والخضراوات والنباتات وتربية المواشي والري، وتهيئة المنشآت التحتية الموجهة للتخزين وعمليات التوسع والتجديد، ويشترط امتلاك بطاقة فلاح.

يتم طرح الملف على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بشلغوم العيد ويتم سداد مبلغ القرض في نهاية موسم الحصاد ويتميز هذا القرض بأن له معدل فائدة 5.5 % والذي يتم تحمله بشكل كلي من طرف الدولة وعند تاريخ استحقاق القرض يلتزم الفلاح بالسداد للمبلغ الأصلي دون فوائد ويمكن تمديده لستة أشهر بعد الاجل الرسمي(1سنة) في حالة القوة القاهرة كتلف المحصول بسبب الظروف الطبيعية أو الأمراض.

كل فلاح مستفيد من القرض قام بتسديده في تاريخه المحدد يملك الحق في الاستفادة من دعم معدل الفائدة كما تتاح له امكانية الاستفادة من قرض الرفيق خلال المواسم القادمة، وتتولى الخزينة العمومية سداد الفائدة المترتبة عن القرض.

يمكن أن يشمل هيكل التمويل ثلاثة أطراف وهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمساهمة الشخصية للفلاح ودعم الدولة لمعدل الفائدة، ويتعهد الفلاح بدفع المحصول كاملا لتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية ميلة البنك يقوم بخصم مبلغ القرض من ثمن مدفوعات المحصول.

2. قرض التحدي: هو قرض يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة بسقف 200 مليون دج وهو قرض استثمار ينافس القرض الايجاري من حيث المبالغ الضخمة التي تمنح في اطاره كما أنه يمكن أن يمول انشاء مستثمرة جديدة بكاملها من الصفر، ويمول الصناعات الغذائية والمزارع النموذجية.

يمنح للمستفيدين مستثمرات فلاحية تفوق مساحتها العشر هكتارات وهذا يقلل من عدد المستفيدين في اطاره لأن عددهم قليل نسبيا في الولاية خاصة المؤسسات الخاصة بالصناعات الغذائية، وهو لا يمنح الا للمشاريع التي يوافق عليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في اطار استصلاح الأراضي ويجب على المستثمرين تقديم دفتر اعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد الملكية أو التنازل عن الأرض.

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

يعتبر هذا القرض استثماريا متوسط الأجل الى طويل الأجل مدعم جزئيا من طرف الدولة على حساب الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي الذي يتكفل بسداد جزء من الفوائد، وهو يمول انشاء وتجهيز وتحديث المستثمرات الفلاحية الجديدة، ويكون تدعيمه من خلال معدل الفائدة على النحو التالي:

- . معدل 0 % خلال الخمس سنوات الأولى؛
- . معدل 1 % خلال السنتين السادسة والسابعة؛
- . معدل 3 % خلال السنتين الثامنة والتاسعة؛
- . كامل معدل الفائدة ابتداء من السنة العاشرة.

عند مقارنة هذا النوع من القروض بالقرض الايجاري نجد أنه يتفوق عليه من حيث المبلغ المقدم ولكن قلة الامتيازات في اطار قرض التحدي التي تشمل دعم معدل الفائدة فقط اضافة الى شرط ملكية الأرض ومساحتها ما يجعله يفقد نسبة من أهميته وهذا ما انعكسه الأعداد القليلة الممولة بالولاية.

والجدول التالي يوضح مقارنة للقرض الايجاري مع مختلف القروض الفلاحية الاخرى المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية واهم الفروقات بينها:

الجدول رقم(07): مقارنة القرض الايجاري مع مختلف القروض الفلاحية الأخرى.

القرض الكلاسيكي	قرض الرفيق	القرض الايجاري	
من حيث المدة	متوسط وطويل المدة تتراوح ما بين 5 الى 10 سنوات.	قصير الأجل يكون موسمي (حسب الموسم).	متوسط المدة تتراوح ما بين 5 الى 7 سنوات.
من حيث الإجراءات	يتم طرح الملف على مستوى المديرية المحلية للاستغلال ثم يوجه الى المجمع الجهوي لميلة.	يتم طرح الملف لدى تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS) ثم يوجه الى المجمع الجهوي لميلة.	يتم طرح على مستوى احدى الوكالات التابعة للمجمع الجهوي لميلة.
من حيث التكلفة المطبقة	يطبق عليه معدل فائدة يقدر ب 9%، مدعم بنسبة 4% أي لا يتحمل طالب القرض سوى 5% كتكلفة.	مدعم بنسبة 100% اي ان التكلفة تساوي 0%، وفي حالة عدم السداد يطبق البنك عقوبة التأخير تقدر ب $2\% + 5.5\% = 7.5\%$.	يطبق عليه معدل فائدة يقدر ب 5,5%، في حالة عدم السداد يتعرض المقترض الى تطبيق عقوبة التأخير وتقدر ب 2%.

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من المعلومات المقدمة من طرف البنك.

الفرع الثاني: نسبة القرض الايجاري الى اجمالي القروض الفلاحية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

بعدما تم انشاء المجمع الجهوي للاستغلال في ولاية ميلة سنة 2004 بدأ العمل بالقرض الايجاري رسميا سنة 2008، ويمكن تلخيص تطور ممارسة القرض الايجاري فيما يلي:

الجدول رقم(08): تطور القروض الممنوحة خلال الفترة (2013-2019)

الوحدة: ألف دج.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القرض الرفيق	624 912	1318 327	1449 000	1 608 000	1311503	1032498	1544418
قرض التحدي	0	17 459	82 551	62 600	113358	196384	161981
القرض الايجاري	82 500	124 067	181 221	142 079	174628	267677	368101
القروض الكلاسيكية	2473 156	3839 728	8 485 868	5 862 125	8143586	9081679	9669948
قروض وكالات الدعم ANSEJ /CNAC/ANGEM	3497 468	4994 863	5 381 246	6 199 379	5003291	3374789	2612335
المجموع:	6786 036	10 294 444	15 579 886	13 874 201	14746366	13953027	143567836

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال بنك BADR ميلة.(الرجوع الى الملحق رقم4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة - قد عرف ارتفاعا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل المبلغ الاجمالي للقروض من 6678036000 دج سنة 2013 ليصل الى أقل من سابقه سنة 2019، بنسبة زيادة تقدر ب162 دج وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف البنك من أجل المساهمة في تمويل الاحتياجات الاقتصادية لولاية ميلة وخاصة القطاع الفلاحي على اعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بامتياز. وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل سواء قروض قصيرة الأجل كقرض الرفيق أو قروض متوسطة وطويلة الأجل كقرض التحدي والقرض الايجاري. هذا بالإضافة الى القروض الكلاسيكية غير المدعمة والتي تقدم بالأساس للمؤسسة المتوسطة والمؤسسات الكبيرة الحجم الناشطة بالأساس في مجال الصناعات الغذائية(انتاج الحليب ومشتقاته،...). ويكون معدل الفائدة عليها مدعما من طرف خزينة الدولة التي تتحمل الفوائد المترتبة عن القرض بدلا عن الفلاح المستفيد. ومن أهم هذه القروض نجد قرض الرفيق الاستغلالي، وقرض التحدي والقرض الايجاري وهي قروض استثمارية.

نلاحظ أن قرض الرفيق يحتل قسطا كبيرا من التمويلات المقدمة من طرف البنك مقارنة بقرض التحدي والقرض الايجاري حيث تصل نسبته سنة 2019 الى 74 % في حين القرض الايجاري نسبته 17 % ثم قرض التحدي ب7,8 % ، ويرجع ذلك بالأساس الى كون قرض الرفيق موجه لتمويل الزراعات

الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الايجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

الاستراتيجية للحبوب والبقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في انتاجها حيث استفاد خلال الموسم الفلاحي 2019/2020 أكثر من 1550 فلاح من قرض الرفيق بمبلغ 1761952589 دج خاصة وأن شروط الحصول على قرض الرفيق للحبوب هي شروط مبسطة جدا (لعدم الزامية العقود والضمانات)،. على العكس من ذلك بالنسبة لقرض التحدي والذي يشترط فيه عقود ملكية الأراضي أو عقود الامتياز في حين ان اغلب الفلاحين بالولاية يستغلون قطع الأراضي بدون عقود أو على الشياخ. كما يمكننا حساب متوسط النمو للقرض الايجاري من خلال المعادلة التالية:

$$(ن-1)/((1-ن))$$

ونعوض في السنوات المعطاة في الجدول أعلاه، كآلاتي:

$$\text{سنة 2014: } 0,5 = 82500 / (82500 - 124067)$$

$$\text{سنة 2015: } 0,46 = 124067 / (124067 - 181221)$$

$$\text{سنة 2016: } 0,22 = 181221 / (181221 - 142079)$$

$$\text{سنة 2017: } 0,23 = 142079 / (142079 - 174628)$$

$$\text{سنة 2018: } 0,53 = 174628 / (174628 - 267677)$$

$$\text{سنة 2019: } 0,38 = 267677 / (267677 - 368101)$$

وعليه متوسط نمو القرض الايجاري خلال الفترة 2013-2019 هو 38% وهي نسبة منخفضة نوعا ما.
الفرع الثالث: تطور حجم القرض الايجاري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة- خلال الفترة

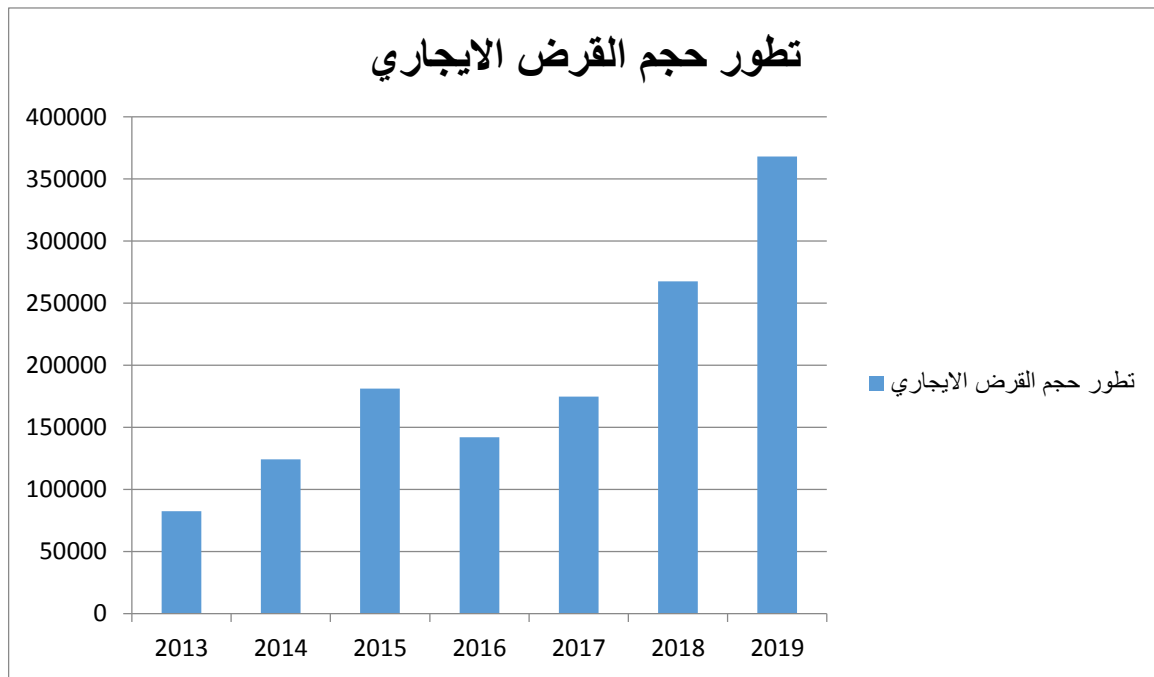
2019-2013

لقد عرف القرض الايجاري تطورا كبيرا خاصة خلال الفترة 2013-2019، حيث تزايد طلب الفلاحين عليه من أجل استئجار المعدات والآلات الأخرى لاستخدامها في المشاريع الفلاحية، والشكل التالي يوضح تطور القرض الايجاري:

الشكل رقم(05): تطور حجم القرض الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة- خلال

الفترة 2013-2019

المبالغ: بالآلاف دج.



المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من المعلومات المقدمة من طرف البنك.

نلاحظ من الشكل البياني في الأعلى أن القرض الايجاري خلال السنوات من 2013 الى 2015 قد شهد ارتفاعا وذلك بسبب الطلب الكبير من طرف الفلاحين على القرض الايجاري خاصة في اطار تجديد العتاد الفلاحي مثل الجرارات والحاصدات والمعدات الفلاحية الأخرى، ويرجع هذا الاقبال المتزايد الى الشروط الميسرة للتسهيلات المقدمة من طرف الوكالة من حيث معدلات الفائدة و دعم الدولة، بينما في سنة 2016 فان المبلغ الممنوح للقرض الايجاري شهد انخفاضا بسبب تعرض البلاد لأزمة اقتصادية ناجمة عن اتباع سياسة انكماشية، مما أثر ذلك على اقبال الفلاحين على طلب القرض الايجاري. ثم عاد ليرتفع تدريجيا من سنة 2017 الى سنة 2019 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية من جهة، ونتيجة منح امتيازات للفلاحين من جهة أخرى متمثلة في السماح بعدم التسديد في السنة الأولى. اضافة الى التسهيلات الجبائية المتمثلة في أن العتاد المقدم معفى من الضريبة لأنه يعتبر منتج محلي، زيادة على ذلك فان القرض الايجاري معفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA).

وبالتالي نستنتج أن الاقبال على القرض الايجاري في تزايد مستمر أكثر من القروض الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا للتسهيلات والامتيازات المقدمة للفلاح.

المطلب الثالث: تقييم شامل لدور القرض الايجاري وفعاليته في تمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في هذا المطلب سيكون التقييم على أساس مجموعة من النقاط التي من شأنها ابراز خصائص القرض الايجاري بالجزائر عموما وبوكالة ميلة خصوصا والتي من شأنها التأثير على الدور الذي يشكله القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة.

الفرع الأول: التقييم من حيث معدلات الفائدة ودعم الدولة

يلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يطبق معدل فائدة على القروض بشكل عام محصور بين 5.5% و 5.75% في حين ان القرض الايجاري له معدل فائدة كبيرة قدره 9% وهو أكثر ما يعاب على هذا النوع من التمويل، ولكن مساهمة الدولة في تمويل معدل الفائدة بنسبة 4% مما جعل من المقرض يتحمل معدل فائدة 5 فقط وبالتالي فقد تحول هذا العيب الى ميزة في القطاع الفلاحي لولاية ميلة، كما أن القرض الايجاري في الغالب لا يكون مدعوما من طرف الدولة الا انه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أصبح يحظى بدعم من طرف الدولة من 30% الى 60% حسب نوع القرض الايجاري المطبق وهذا يخفض من تكلفة اقتناء العتاد لأن شراء العتاد يكون ب 70% أو 40% فقط من قيمته (مساهمة شخصية + القرض البنكي) على الترتيب وهذه خاصية ثانية له ما يكسبه ميزة اضافية تدعم القطاع الفلاحي بالولاية.

كما أن اعفاء العديد من أصناف المعدات من الرسم على القيمة المضافة هو خاصية وميزة في نفس الوقت ولكن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عموما ووكالة ميلة خصوصا لا تستفيد من هذه الميزة الا في حدود ثلاث أصناف فقط من المعدات الفلاحية، هي الجرارات والحاصدات والعتاد المرافق لهما هذا ما يحد من امكانيات القطاع بالولاية ويعتبر مشكل يجب تداركه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.

الفرع الثاني: التقييم من حيث القروض المنافسة والمتكاملة مع القرض الايجاري

لا توجد قروض منافسة للقرض الايجاري في الجزائر باستثناء تلك القروض المقدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فعلى مستوى وكالة ميلة يعتبر القرض الرفيق هو أكثر قرض منافس للقرض الايجاري وفي نفس الوقت متكامل معه، يليه قرض التحدي والقروض الكلاسيكي.

كما أن طبيعة الفلاحين في حد ذاتها لها مساهمة كبيرة في التقليل من حصته التمويلية عن طريق لجوئهم للدفع نقدا بدلا من القرض البنكي، أما قرض الرفيق فهو ليس من القروض المنافسة له فهو لا يختص بتمويل العتاد الفلاحي ولكنه من القروض المكمل للقرض الايجاري لما يوفره من بذور وأسمدة ومباشرة الموسم الفلاحي خصوصا بشعبة الحبوب والبقول الجافة.

الفرع الثالث: التقييم من حيث أشكال القرض الايجاري ونسبة المساهمة الشخصية

نجد في وكالة ميلة أن أكثر أشكال القرض الايجاري استخداما هو الايجار المالي وليس الايجار التشغيلي لأي العمل على نقل كافة المخاطر والالتزامات للمستأجر ومع فرض خيار الشراء في نهاية المدة وهذا ما يلاحظ ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، هذا بسبب عدم رغبة البنك في تحمل المخاطر خاصة بقطاع شديد الحساسية كالقطاع الفلاحي وهو في نفس الوقت يفقد صيغة القرض الايجاري مبادئه الأساسية، كما أن عدم امتلاك البنك لمخازن العتاد يجعل الفلاح مجبور على تنفيذ خيار الشراء وانتهاء العقد بالتملك.

بالحديث عن أشكال القرض الايجاري بوكالة ميلة نجد نوعين، هما: الايجار العادي (LEASING) وايجار تجديد آلة الحصاد (FNDA) وهو شكل جديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يشكل اضافة مهمة لقطاع الفلاحة بالولاية.

أما عن المساهمة الشخصية للفلاح نجد أنها محدودة ب 10% وهو يعتبر عيب نظرا لأن القرض الايجاري يعتبر تمويل كامل ب 100% وهذا ما يفقده احدى أهم خصائصه ما يؤثر بدوره على مساهمته في تمويل القطاع الفلاحي بميلة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث يمكن أن نلاحظ أن تقنية القرض الإيجاري هي تقنية حديثة العهد نسبيا في الجزائر إلا أن هذه الأخيرة قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال. فبالنظر إلى الجانب التشريعي نجد أنه وعلى الرغم من النقائص الموجودة فيه والمقتبسة من التشريع الفرنسي وعدم التكيف مع الواقع الجزائري، إلا أنه قد أعطى أهمية كبيرة لهذه التقنية، كما أنه قد وفر العديد من التسهيلات خاصة في المجال التمويلي والجبائي أيضا، أما بالنظر إلى الجانب العملي لشركات القرض الإيجاري فإننا نجد السوق غني بشركات متخصصة في القرض الإيجاري لدعم المشاريع الإستثمارية منها ما هو ناجح ومنها ما هو فاشل .

أما بالنسبة الجانب التطبيقي لتقنية القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة- توصلنا إلى أن هذه التقنية مازال في بداياتها ولكن المستقبل يبشر بمزيد من التعامل بهذه التقنية نظرا لإقبال المتزايد للمستثمرين في مجال الفلاحة على طلب هذا النوع من التمويل خصوصا بعد انتشار ثقافة القرض الإيجاري وحل المشاكل التمويلية للمستثمرين من أجل تغطية احتياجاتهم من مختلف العتاد والتجهيزات، كل هذا يبشر بتحسن ولو طفيف في المشاريع الإستثمارية للقطاع الفلاحي للمنطقة التي تعتبر فلاحية بإمتياز .

خاتمة

خاتمة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للقرض الايجاري، حيث يمكن القول أن مزايا هذا الأخير جعلت منه مصدر تمويلي جيد لتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل، كما يستفيد كل من المؤجر أو المؤسسة المالية والمستأجر والمورد باعتبار هذه العملية تركيبة ثلاث أطراف، فقد انصب الاهتمام الأكبر في هذه الدراسة على وصف وتحليل أهم جوانبه بالإضافة الى اعطاء صورة بسيطة عن مزاياه، هذه المزايا جعلت من القرض الايجاري وسيلة تمويلية جد فعالة في الدول التي أحسنت استخدامه. ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تحليل مختلف جوانب القرض الايجاري تم التوصل الى أن هذا الأخير يمكن أن يكون حلا لدعم المشاريع الاستثمارية وبالتالي القضاء على البطالة وتجنب الوقوع في مشكل الاستدانة، وعليه فان زيادة الاستثمارات يؤدي الى النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

ومن هنا يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تساهم في زيادة وتنمية الاستثمارات ونجاح هذا الأسلوب الحديث من التمويل.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

من خلال ما تم دراسته في الجانبين النظري والتطبيقي سيتم اختبار صحة الفرضيات، كما يلي:
- تتمثل مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في مصادر تقليدية التي بدورها تحتوي على مصادر داخلية وخارجية ومصادر أخرى حديثة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تتعدد الصعوبات التي تواجه المشاريع الاستثمارية ومن أهمها مشكل التمويل في ظل ضعف التمويل الذاتي وعدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية والشروط التعجيزية التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية لمنح القروض التمويلية، وعدم القدرة على اللجوء الى الأسواق المالية خلال مراحل نشأتها الأولى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة واجابة عن إشكالية الدراية واختبارا للفرضية الثالثة يمكن القول أن للقرض الايجاري دور كبير في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة، ولكن هذا الدور يقتصر على تمويل العتاد الفلاحي المخصص لشعبة الحبوب والبقول الجافة بالدرجة الأولى (جرارات، حاصدات، عتاد مرافق)، ولكن على اعتبار أن شعبة الحبوب والبقول الجافة هي أكثر شعبة فلاحية يتم الاستثمار فيها على مستوى ولاية ميلة وبالتالي فان للقرض الايجاري إمكانية كبيرة للتلاؤم مع القطاع الفلاحي لولاية ميلة، ويرجع السبب وراء هذا التلاؤم وهذه المكانة أن القرض الايجاري يستفيد من امتيازات وتسهيلات عديدة في كافة المستويات خصوصا على مستوى الدعم، الذي يشمل دعما أولا على مستوى معدل الفائدة ودعما ثانيا للمبلغ الأصلي للعتاد ودعما ثالثا من حيث الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، هذا كله يوفر إجابة عامة عن إشكالية الدراسة ويثبت صحة الفرضية الثالثة المبنية على أساس أن القرض

الايجاري يقوم بدور كبير في تمويل القطاع الفلاحي لولاية ميلة من خلال المزايا العديدة التي يشملها إضافة الى الامتيازات التي يوفرها والتي تتماشى مع خصوصيات المنطقة وطبيعة القطاع الفلاحي بها. -ساهم القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي إيجابيا وبدرجة كبيرة خلال سنة 2019 بمساهمة اجمالية 257203682.27 دج ، اما خلال سنة 2020 والربع الأول من سنة 2021 فشهدت انخفاضا ملحوظا في اجمالي المساهمة حيث انخفضت في سنة 2020 الى 171781286.78 دج، وفي الربع الأول من سنة 2021 الى 9725415.80 دج ويرجع ذلك الى جائحة كورونا التي اعترضت اقبال الفلاحين على طلب القرض وبالتالي انخفاض مساهمة القرض الاجاري في تمويل العتاد الفلاحي مما لا اثر على القطاع الفلاحي في ميلة واثّر على قطاعات اقتصادية أخرى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج خاصة بالجزء النظري ونتائج خاصة بالجزء التطبيقي كما يلي:

1. النتائج خاصة بالجزء النظري

-القرض الايجاري هو أداة لتوفير تمويل كافي بطريقة سريعة ومتلائمة مع احتياجات المشاريع الاستثمارية، مع عدم الحاجة لتقديم ضمانات للحصول على التمويل وهذا ما جعل منه وسيلة تمويلية جذابة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية.

-يمكن القرض الايجاري المشاريع الاستثمارية من تحقيق العديد من المزايا والتي من أهمها الحصول على التمويل الكلي للاستثمار، التخلص من قيود الاقتراض، السرعة في الحصول على التمويل بتكلفة أقل من القروض الأخرى، تحقيق مزايا جبائية.

-يبقى القرض الايجاري تقنية محدودة الاستعمال في الجزائر رغم الاصلاحات الاقتصادية التي تشهدها.

2. النتائج خاصة بالجزء التطبيقي

-يعد القرض الايجاري أحد أهم المصادر التمويلية للقطاع الفلاحي لما له من مزايا تعود على كل أطراف العقد.

-يعتبر القرض الايجاري كفرصة اضافية تقدم للقطاع الفلاحي، فيمكن الحصول على وسائل تمويلية أخرى.

-تتدخل الدولة كداعمة من أجل تمويل القطاع الفلاحي بنسبة 4% مما جعل تكلفته منخفضة.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج المتوصل اليها يتم اقتراح التوصيات التالية:

_محاولة تنويع موردي العتاد الفلاحي.

- _تشجيع الفلاحين على استعمال القنوات البنكية الرسمية في معاملاتهم الفلاحية.
 - _تشجيعهم على استعمال التكنولوجيا الحديثة في الفلاحة.
 - _الاستفادة من التدابير التي أقرتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي لاسيما الدعم للعتاد ونسبة الفوائد.
 - ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في القطاع الفلاحي أو القرض الايجاري.
 - ضرورة زيادة عدد المؤسسات المانحة للقرض الايجاري سواء عن طريق زيادة عدد وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو عن طريق دخول مؤسسات جديدة تمنح القرض الايجاري الفلاحي وبالتالي تشجيع المنافسة في مجال التمويل الفلاحي.
 - _ضرورة استخدام القرض الايجاري بشروطه الأساسية المبسطة دون فرض نسبة المساهمة الشخصية مع تخفيض او الغاء معدل الفائدة واستعمال القرض الايجاري التشغيلي بدل المالي.
- رابعا: آفاق الدراسة**
- من خلال هذه الدراسة تم الالمام بجميع الجوانب، ويبقى المجال مفتوح حول دراسات أخرى بخصوص هذا الموضوع، ومنها:
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق رأس مال المخاطر.
 - دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 2- أمين سيد أحمد لطفي، تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- 3- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.
- 4- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 5- قاسم ناجي حمدي، أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- محمد عبد العزيز، حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 7- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 8- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة لرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999.
- 9- موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.

II. المجلات:

- 1- أحمد بوراس، سماح طلحي، قرض الايجار كاستراتيجية حديثة للتمويل - دراسة حالة مقارنة بين الجزائر والمغرب -، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014.

III. المداخلات في المؤتمرات والملتقيات:

- 1- آدم نوح معابدة، العمل المصرفي الإسلامي بين قرارات المجامع الفقهية والقوانين السارية (الاجارة المنتهية بالتملك في ظل قانون التأجير التمويلي الأردني نموذجاً)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ماي-03 جوان 2009.

IV. المذكرات والرسائل:

- 1- اكرام شيريري، سليمة هميسي، قرض الايجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018-2019.
- 2- أمال حذاق، القرض الإيجاري كبديل للقروض التقليدية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة عين فكرون "332"، مذكرة شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.
- 3- -ايناس صبيو، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009.
- 4- توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- 5- حاجي حليلة ، ساهل حنان ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر - وكالة أدرار ، مذكرة شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 6- خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة في الجزائر . ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات التقنية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2010-2011.
- 7- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016-2017.
- 8- خوالد مولود ، لخلفي سيف الدين ، قرض الايجار كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2017-2018.
- 9- رامي حريد ، البدائل التمويلية للاقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2014-2015.

- 10- رقية سالم ،القرض الايجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016.
- 11- سمية لزعر، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012.
- 12- عبد الغفور حركات ، مصدق مرغادي ، دور القرض الايجاري في تمويل المشاريع الفلاحية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR - تبسة - مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة العربي التبسي ، تبسة الجزائر ، 2015-2016.
- 13- عليمه مقلاتي، التمويل الايجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي،دفعة 2013-2014.
- 14- فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، دفعة 2013-2014، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- 15- محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الايجار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015 .
- 16- نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بيني صاف S.C.I.B.S، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 17- نصيرة عباسي، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 18- هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - ، مذكرة شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.

v. المواقع الالكترونية:

- 1- الموقع الالكتروني: 32 : 12 h le lundi 3 Mai 2021, Op.cite. Amina beladel
- 2-الموقع الالكتروني: www.googleearth.dz

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم: 01



الملحق رقم: 02

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION
2018/2019**

	NMBR DE DOSSIER	U/DA MT ACCORDE
M.AGRICOLE	56	157 605 682,27
M.B	25	99 598 000,00
TOTAL	81	257 203 682,27

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION
POUR L'ANNEE 2020**

	NMBR DE DOSSIER	U/DA MT ACCORDE
M.AGRICOLE	50	150 865 706,78
M.B	5	20 915 580,00
TOTAL	55	171 781 286,78

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION
POUR L'ANNEE 2021**

	NMBR DE DOSSIER	U/DA MT ACCORDE
M.AGRICOLE	3	9 725 415,80
M.B	0	0,00
TOTAL	3	9 725 415,80

الملحق رقم: 03

N.4. Tableau n°06 : plan de financement

Nature de l'investissement	Prix réel DA	Prix de référence DA	soutien de l'état	crédit bail (leasing)	apport personnel
matériel:					
Moissonneuse batteuse	9959800,00	9959800,00	4979900,00	3983920,00	995980,00
Total investissement	9959800,00	9959800,00	4979900,00	3983920,00	995980,00

Unité : DA

Le montant global des investissements du projet est de **9959800.00 DA.**

Le schéma de financement sera structuré comme suit :

Le prix de référence soutien de l'état soit : **9959800.00 DA.**

Crédit bail (leasing), soit : **3983920.00 DA.**

10% Apport personnel du prix réel : **995980.00 DA.**

NB : l'ancienne moissonneuse batteuse que le promoteur a livré représente Les 10% de l'apport personnel de ce dernier soit **995980.00 DA** .

8.5. Les frais financiers :

8.5.1. Echancier de remboursement des investissements :

Le crédit demandé pour assurer le financement de l'investissement à réaliser est d'un montant de **3983920.00 dinars.**

• Tableau n°07 : emprunt et remboursement

Nature de Crédit	Durée	Montant	Année 0	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05
Crédit bail (leasing)	5	3983920,00						
Principal				796784,00	796784,00	796784,00	796784,00	796784,00
Reste à rembourser			3983920,00	3187136,00	2390352,00	1593568,00	796784,00	0,00
Intérêt				39839,20	39839,20	39839,20	39839,20	39839,20
Annuité				836623,20	836623,20	836623,20	836623,20	836623,20

Unité en DA

الملحق رقم 04:

جدول رقم (....)							
القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجمع ميلة							
خلال الفترة 2013-2019							
الوحدة : الف دج							
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قروض الرقيق	624 912	1 318 327	1 449 000	1 608 000	1 311 503	1 032 498	1 544 418
قروض التحدي	0	17 459	82 551	62 600	113 358	196 384	161 981
القروض الأيجاري	82 500	124 067	181 221	142 079	174 628	267 677	368 101
القروض الكلاسيكية	2 473 156	3 839 728	8 485 868	5 862 125	8 143 586	9 081 679	9 669 948
قروض وكالات الدعم ANSEJ CNAC/ANGEM/	3 497 468	4 994 863	5 381 246	6 199 397	5 003 291	3 374 789	2 612 335
المجموع	6 678 036	10 294 444	15 579 886	13 874 201	14 746 366	13 953 027	14 356 783

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر ميلة